احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي

د . غسان سلامة

ورقة مقدمة إلى ندوة «أبعاد ونتائج الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي» التي ينظمها مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة .

من الأمور المثيرة للانتباه اليوم، أن الدولتين الأعظم شأناً في النظام الدولي الشامل، دولتان فتيتان، كانتا في مطلع هذا القرن مسومتين باستراتيجية إقليمية. إن محاولات القياصرة توسيع دائرة نفوذهم شرقاً (سيبيريا) وجنوباً (الصراع على أفغانستان مثلاً، أو التطلع للاستيلاء على اسطنبول والمضائق) أم غرباً (باتجاه بولندا على سبيل المثال)، كانت تتسم بالاهتمام الجاد بالمحيط المباشر. والجزء الأهم من سياسة الولايات المتحدة منذ استقلالها حتى الحرب العالمية الأولى، كان الاهتمام بتأمين وتحسين وضعها الاقليمي في القارة الأميركية (شراء الاسكا، طرد القوى الأوروبية من القارة واحدة تلو الأخرى). وقد كان «مبدأ مونرو» أفضل تعبير عن هذا الاهتمام. مسار الحرب العالمية الأولى حمل بذوراً للتغيير لكنها تأخرت بالتفتح: فالكونغرس الأميركي رفض طلب الرئيس ولسون الدخول في عصبة الأمم، وروسيا البولشفية اعتنقت بعد انخراط محدود في النظام الدولي سياسة «الاشتراكية في بلد واحد». لكن هذه الفرملة لمنحى تحول هذين الجبارين من الهواجس الاقليمية إلى تحمل مسؤوليات قوى عظمى في النظام الدولي، ما لبثت أن انهارت خلال الحرب العالمية الثانية وغداتها. فقام «مبدأ ترومان» سنة ١٩٤٧ يكرس الوزن الأميركي الجديد، وانفتح خلفاء ستالين على الكرة الأرضية بأسرها. ثم تركزت القدرات النووية الجديدة أكثر فأكثر في يدي الجبارين (بالرغم من تنطح ثلاثة أو أربعة آخرين للمنافسة). إن النظام الدولي القائم منذ ١٩٤٥ هو بالفعل جديد، في هوية القوى الكبرى فيه، في وسائل التعامل والضغط التي يعرفها، وفي قواعد اللعبة.

لقد دخلت يالطا في ميثولوجيات هذا العصر لدرجة أصبح من المفيد التذكير بحيثياتها. فبين

٤ و١١ شباط / فبراير ١٩٤٥ التقى في هذا المنتجع الروسي كل من روزفلت وستالين وتشرشل. لم يكن هذا لقاءهم الأول ولكنه كان الأخير. أهم ما جاء فيه قبول الغرب بالحكومة التي فرضتها القوات السوفييتية في بولندا، وتقسيم المانيا إلى مناطق احتلال، وإعطاء موسكو مكاسب إقليمية في الشرق لقاءدخولها الحرب ضد اليابان، والقبول بإدخال اثنتين فقط من الجمهوريات السوفييتية الستعشرةالتي كان ستالين يريد اعتبارها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة. بدا لنا ضرورياً تذكير من نسي بأن الجو الذي هيمن على هذا اللقاء (والذي وصفه، بهذا القدر أم ذاك من الروح القصصية، ألف كتاب وكتاب) كان جو تعامل مع مسائل جيوسياسية محددة. لم يكن هذا أمراً جديداً في تاريخ الدول، ولا حتى عملية الترابط بين مسألة تتنازل عنها للآخر لقاء تنازله لك عن أخرى. إنما كان الاتفاق الأول بين الجبارين الجديدين، مما أعطاه حظاً أكيداً من التنفيذ. وبالفعل، نفّذ من اتفاقية يالطا الشيء الكثير.

وعندما يستعيد المرء الحرب العالمية الثانية ويقارنها بما هو قائم اليوم يتساءل إذا كان بالإمكان قيام «يالطا» جديدة. إن الجواب البديهي، والصحيح إلى حد كبير، هو سلبي: لقد تغيرت الظروف: بعد تحالف في حرب حادة ضد عدو واحد، وعلى عتبة تسجيل الانتصار النهائي عليه، حاولت القوى المتحالفة الاتفاق على ما بعد ذلك. للوهلة الأولى، ليس اليوم من عدو مشترك، ولا هناك من تحالف. بل إن هيمنة الجبارين على النظام الدولي بعيدة الأثر، والسنوات القليلة الماضية شهدت تدهوراً في علاقة الطرفين إلى حد أن اتفاقهما العلني الأخير (سالت ـ ٢) أصبح في مهب الرياح بعد توقيعه الرسمي في فينّا، ولأشهر خلت، كان أحدهما قد قرر مقاطعة الثاني في مجال تصدير مواد أساسية كالغذاء والفوسفات والتكنولوجيا وذلك بالارتكاز على خرق الثاني لعدد من الاتفاقيات الرسمية (هلسنكي) أو الضمنية (الانفراج أو الوفاق). ويمكن الاكتفاء بما كرره كل من ريغان، وهيغ، ووابنبرغر في الشهور الثلاثة الأولى من عمر الإدارة الأميركية الجديدة للتساؤل هل لعنوان هذه الورقة من مضمون فعلي.

إن لم نتوقف هنا، فالسبب ان الوهلة الأولى ليست دائماً الصحيحة. فلنسمّها يالطا أم لا، ليست تلك المسألة. المسألة هي هل هناك إمكانية احتمال قيام اتفاق بين الشرق والغرب، أو على الأقل (وهو ليس قليلاً) بين واشنطن وموسكو لتحويل ما يمكن تسميته صراعهما الحالي على الخليج إلى اتفاق لتقسيم النفوذ عليه (او الانتفاع من نفطه) بينهما ؟

للإجابة عن هذا السؤال، توقفنا في محطتين:

● تساءلنا (أولاً) ما هي سمات الوضع الحالي لعلاقة الخليج بالنظام الدولي، وبالتحديد بالدولتين العظميين ؟ ما الذي تغيّر خلال العقد المنصرم، أو خلال السنوات الأخيرة، لكي تجعل هذا التساؤل أمراً معقولاً في حسابات المراقبين ؟

● حاولنا (ثانياً) الانطلاق من وصفنا السريع للوضع الراهن اليوم للظروف الموضوعية

نحو مناقشة مباشرة لاحتمالات حدوث اتفاق بين الشرق والغرب يكون الخليج، أو بالأحرى نفطه، موضوعاً له.

أولاً ـ الخليج في علاقة الشرق بالغرب.

(أ) **الوضع السابق**. إن وضع المراقب نصب عينيه،لا منطقة الخليج نفسها، بل النظام الدولي الشامل، كيف يستطيع أن يصف موقع الأولى في الثاني ؟ حتى مطلع السبعينات، تميز الخليج برأينا، بما يمكن ايجازه كالتالي:

١ ـ **تألف ميزان القوى المحلي من قوى هي في أكثريتها، ذات توجه محافظ إن لم يكن** رجعياً، وبسياسة خارجية موالية للغرب بل للولايات المتحدة تحديداً. فالبرغم من تحول العراق إلى جمهورية سنة ١٩٥٨، ومن الموقع البارز الذي احتلته القوى الراديكالية في مسار هذا البلد منذ ذلك التاريخ، وبالرغم من استقلال الشطر الجنوبي من اليمن سنة ١٩٦٧، وتحوله نحو الماركسية ـ اللينينية سنتين بعد ذلك، وبالرغم من اندلاع الثورة في ظفار، يمكن القول إن منطقة الخليج كانت الاستثناء الكبير للموجة الوطنية العارمة التي بدأت في مطلع الخمسينات، فهيمنت على مقدرات المنطقة وهددت نظماً رجعية يدعمها الغرب، وتحالفت إلى هذا الحد أو ذاك مع الاتحاد السوفييتي. تميز الخليج، على عكس ذلك، باستثناء العراق، الذي غلبت على تصرفاته خلال الفترة المعنية اهتمامات غير خليجية (كمسألة سوريا، وكتحالف الهاشميين، وحلف بغداد أي التقارب مع تركيا)، بالحفاظ على نظم سياسية ملكية، تقليدية، لم تشهد تحديات فعلية من قبل المعارضة المحلية منذ الانقلاب على مصدق سنة ١٩٥٣. بل يمكن القول إن المرحلة المعنية شهدت على عكس ذلك تثبيتاً لهذه النظم، إن بالفوز باستقلالها السياسي، أو بمواجهة مصر الناصرية، والعراق، أو بالقضاء على (او بتطويع) المعارضة الداخلية. مثال ذلك استطاع شاه إيران التغلب على انتفاضة ١٩٦٣ بالحديد والنار. كما تمكنت الأسرة السعودية من حل العديد من مشاكلها الداخلية . بينما برز عدد من الحكام الأكثر انفتاحاً على العصر تباعاً في أبو ظبي وعمان وقطر.

٢ ـ بقي الاتحاد السوفييتي خلال تلك الفترة خارج المنطقة إلى حد كبير. ففي إيران لم تنجح موسكو، بالرغم من وسائل الضغط الكبيرة التي تمتلكها لا على وقف التسلح الإيراني المتسارع ولا على القضاء على عملية تمويل امبراطورية محمد رضا بهلوي إلى قاعدة التجسس الأولى في الجوار السوفييتي المباشر، فهي استطاعت فقط الحصول على اتفاقات اقتصادية (مصنع فولاذ في اصفهان، تصدير غاز إيراني إلى الاتحاد السوفييتي، تصدير بعض المعدات العسكرية إلى إيران). لم يكن تحييد إيران في صراع القوى العظمى هدفاً سوفييتياً واقعياً بعد انقلاب ١٩٥٣ والدور المحوري الذي لعبته المخابرات المركزية الأميركية فيه. أما خارج إيران، فيصح القول، بالرغم من الادعاءات الغربية المتكررة، أن النفوذ السوفييتي على العراق، لم يتخذ يوماً شكلاً ثابتاً أو فعالاً. وبالتحديد لم يلعب السوفييت دوراً بارزاً في حرب ١٩٧٩

الإيرانية ـ العراقية وكان موقفهم منها حذراً. كما أن الحزب الشيوعي العراقي لاقى صعوبات جمة خلال كل الفترة في الحفاظ على مواقعه بل على وجوده. ولم توقع اتفاقية صداقة وتعاون عراقية ـ سوفييتية إلا في آخر هذه الفترة (آذار ١٩٧٢).

أما في الجزيرة العربية، فلم يستطع الاتحاد السوفييتي، خارج الاستثناءالكويتي الوحيد، الفوز حتى بالعلاقات الديبلوماسية العادية مع الدول المطلة على الخليج. ففشلت المحاولات المتعددة مع السعودية، كما مع الإمارات الحديثة الاستقلال. وبالرغم من دور سوفييتي بارز في الشطر الشمالي من اليمن، خصوصاً في المرحلة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، فإن اتفاقيات سنة ١٩٧٠ بين الرياض وصنعاء منعته عملياً من الاستفادة من دعمه السابق لبعض الحلفاء المحليين. أما عدن، فلم تتحول قط إلى قاعدة سوفييتية خلال هذه الفترة، بالرغم من استقلالها، ومن تحولها الجذري سنة ١٩٦٩. ولو أن حظ الاتحاد السوفييتي بالحصول على حليف ثابت في هذا البلد بدا واضحاً منذ استقلاله.

٣ ـ من الخطأ القول بأن الوجود البريطاني في منطقة الخليج كان يشكّل بذاته قوة رادعة فعّالة. لا شك أن لندن، ساهمت إلى حد كبير في ترتيب الأمور القائمة حالياً في الخليج، على الأقل منذ منتصف الخمسينات. إلا أن تأثير الوجود البريطاني كان واضحاً على القوى المحلية، ولم يكن البتة كافياً لردع نية تدخل سوفييتية عازمة. غير أنه كان لهذا الوجود أثر رمزي شديد الأهمية. وهو هيمنة الغرب، ولو بدرجة متفاوتة من بلد إلى آخر، على مجمل المنطقة. ويمكن تصور وضع كانت سوف تضطر لندن فيه اما لتعزيز مواقعها في الخليج ، أو المساهمة في إحلال وجود عسكري أميركي مكانها (كما حدث سنة ١٩٤٧ في اليونان وتركيا)، لو أن النفوذ الغربي كان، خلال الستينات، مرغماً على رفع تحديات من خطورة تلك التي سوف يواجهها لاحقاً. إن انسحاب بريطانيا (وعدم استبدال قواتها بقوات أميركية)، أسبابه متعددة، منها على الأرجح ضعف القدرات المالية البريطانية، وحرب فيتنام التي كانت سنة ١٩٦٨ قد بدأت تعطي بوضوح روادع داخلية أميركية تجاه التدخل العسكري الأميركي المباشر في العالم. لكن من أسبابها أيضاً، وهذا ما يغفله العديد من الباحثين، قناعة ضمنية غربية بأن المصالح الغربية في الخليج ليست مهددة بشكل كاف لوقف عملية الانسحاب أو لفرض تواجد أميركي. بل يمكن استشفاف قناعة شبه اجماعية بأن هذه المصالح ليست مهددة على الاطلاق.

٤ ـ خلال الفترة هذه، وبعد القضاء على التحدي النفطي الايراني الذي أطلقه مصدق، لم تشعر الشركات النفطية الغربية العاملة في الخليج، وفي طليعتها كونسورسيوم أرامكو الضخم، بعقبات فعلية في طريق نموها وتوسعها. على سبيل المثال، لم يؤد استقلال الكويت أو قطر إلى تغير ملموس في سياستهما النفطية. على العكس من ذلك، كان بإمكان القائمين على هذه الشركات الحصول على امتيازات جديدة، وكسب أرباح متزايدة، وملاحظة أن مصدق قد فشل وأن أحمد زكي اليماني قد حل مكان عبدالله الطريقي. وفي هذا المجال، لم تأت المؤشرات الأولى

على إمكانيّات تحول جدية إلا في نهاية المرحلة في خلاف أوبك مع الشركات حول العائدات بدءاً من نهاية ١٩٧٠ وفي بدء حملة التأميم سنة ١٩٧٢.

٥ ـ لم ينتشر تعبير «أزمة الطاقة»، ولم تحدث فعلياً هكذا أزمة إلا في نهاية هذه المرحلة أيضاً. فسنة ١٩٧٠ هي السنة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي فاقت فيها مستورداتها النفطية، صادراتها. وهي السنة التي بدأ فيها الحديث عن تعديل ضروري في الأسعار. كما أن سنة ١٩٧٠ هي التي أمكن فيها ملاحظة رغبة جدية لدى بعض منتجي النفط، خصوصاً السعودية، بمساهمة أكبر في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٦ ـ على الصعيد الاستراتيجي تميزت الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) بتفوق أميركي واضح في كل أنواع الأسلحة غير التقليدية. وبالرغم من التقدم المستمر في التكنولوجيا العسكرية السوفييتية، ظل الاعتقاد قائماً وعن حق بأن التفوق الأميركي غير قابل للجدل وبأن على موسكو القيام ببرنامج مكلف في مجالات البحرية، والطائرات الاستراتيجية، والغواصات، والصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ الموجهة ضد الصواريخ، لمنافسة الولايات المتحدة. وقد قام الاتحاد السوفييتي فعلياً بهذا الجهد، لكن ثماره، أي أساساً تأثيره على الخيارات الأميركية، لم يظهر إلا في مطلع العقد المنصرم.

٧ ـ تميز الاتحاد السوفييتي ومجمل الكتلة الاشتراكية خلال الفترة المدروسة باكتفاء ذاتي من الطاقة بل بفائض كان يصدّر، بربح لا بأس به من العملة الصعبة، نحو الغرب. فالانتاج السوفييتي تحديداً كان ضخماً في المجالات التقليدية الثلاثة: النفط (١٤٢ مليون طن سنة ١٩٦٠، ٣٥٣ مليون طن سنة ١٩٧٠)، الغاز (٤٥ مليار م^3 سنة ١٩٦٠، ١٩٨ مليار سنة ١٩٧٠) والفحم (٥١٠ مليون طن سنة ١٩٦٠، ٦٢٤ مليون سنة ١٩٧٠). وبالرغم من التفاوت بين دولة وأخرى، فكانت الكتلة الاشتراكية محافظة خلال هذه الفترة على اكتفائها الذاتي، ولو أنها، هي الأخرى، شهدت معدلات عالية في تزايد استهلاك الطاقة.

إن كانت الملاحظات السبع السابقة صحيحة، فالنتيجة الطبيعية لها، هي أنه لم يكن من مجال لقيام «يالطا نفطية»، ولا أي اتفاق بين الدولتين العظميين على اقتسام نفط الخليج أو النفوذ عليه. تعني يالطا فعلياً، محاولة اقتسام ما هو متنازع عليه. ولم يكن الخليج في صنف هذه المناطق. هل يمكن أن يفهم غير ذلك من الفشل الستاليني في إيران غداة الحرب العالمية الثانية ؟ لقد أثر انهيار حكومة مهاباد لفترة طويلة على توجهات الاتحاد السوفييتي نحو الجنوب. وقد نجحت الولايات المتحدة في هذه النقطة من الحدود، بتثبيت وجودها المباشر والمفيد لها في كل من تركيا وإيران . كما أنه لم يكن للاتحاد السوفييتي حاجة ماسة لمقاربة دول الخليج أو للضغط عليها وافتعال رد فعل أكثر عنفاً من قبل الغرب. ويمكن للمرء أن يتساءل هل كان الاتحاد السوفييتي قادراً فعلياً، قبل السبعينات، على تحدّي الهيمنة الغربية على نفط الخليج ؟ إن بسبب التفوق الاستراتيجي الأميركي، أو بسبب عدم وجود «عقدة فيتنامية» في

الفكر الاستراتيجي الأميركي، أو لغياب كامل لحليف محلي قادر.

(ب) **عناصر التحول الرئيسية**. إن كان هذا الوصف للمرحلة الممتدة من ١٩٤٥ إلى مطلع السبعينات صحيحاً، فخصوصية العقد المنصرم، تبرز بشكل أوضح. ماذا حدث في السبعينات ؟ لقد شهدنا على الأقل هزتين عنيفتين في الخليج اثبتتا أن وضعه في النظام الدولي قد تغيّر إلى حد كبير.

الهزة الأولى حدثت في خريف ١٩٧٣، عندما قام منتجو النفط بعمليتين متوازيتين بالغتي الأهمية. الأولى كانت أنهم ربطوا مستوى انتاجهم من النفط بإمكانية حل يتوافق مع سياستهم (المعلنة على الأقل) للصراع العربي ـ الاسرائيلي. فكان لانتاج النفط أن يتضاءل تدريجياً في السوق العالمية ككل. ومن ناحية أخرى، قد تكون أهم، تصنيف الدول المستوردة للنفط وفق معيار موحد، هو موقفها من الحق العربي في فلسطين: دول اعتبرت صديقة، وأخرى محايدة وثالثة معادية. ومن أهم ما حدث في هذا المجال، اعتبار الولايات المتحدة الأميركية من قبل دول كالسعودية أو قطر أو الإمارات دولة معادية، على الأقل فيما يخص الصراع العربي ـ الاسرائيلي. غير أن هذا الجانب الأول من هزة ١٩٧٣ ما لبث أن تلاشى تدريجياً مع تخفيض الشروط المطلوبة من الدول المستهلكة ومع ضغوط غربية حازمة أدت إلى تعديل مواقف بعض الدول العربية من موضوعي المقاطعة وتخفيض الانتاج، بحيث انتهت العملية الأولى بكاملها في ربيع السنة اللاحقة.

أما الجانب الثاني من هزة ١٩٧٣، فقد كتب له أن ينتج آثاراً أطول مدى بكثير. لقد تزامنت حرب ١٩٧٣ مع نمو رغبة واضحة داخل الأوبيك بتصحيح أسعار النفط. وكان تخفيض مستوى الانتاج، والمقاطعة، وتبادل التهديدات ذات الطبيعة العسكرية العدائية بين المنتجين والمستهلكين قد أدى إلى خلق جو، إلى جانب الانتصارات العسكرية العربية في الأيام الأولى من الحرب، يسمح للأوبيك بفرض قدر لم تعرفه يوماً من إرادتها على السوق العالمية. فتضاعفت الأسعار ٤ مرات، وحاول المنتجون غير العرب، إيران خصوصاً، رفعها أكثر، ممّا أدّى إلى نتائج عظيمة، سياسية واقتصادية معاً، لا في الغرب فحسب، بل في الدول الاشتراكية أيضاً. وقد أوجز هنري كيسنجر الوضع كالتالي: «لقد أدت أزمة الطاقة إلى خطر شديد على كامل سياستنا الخارجية. لقد ارتهنت بها آفاق اقتصادنا، كما أضعفت الديمقراطيات المصنعة اقتصادياً وحتى عسكرياً، وحطمت الاقتصاد العالمي، ومنعت آمال التطور عن العدد الأكبر من الدول الحديثة»[١]. هذا التقييم الشديد السلبية، العدائي، له طبيعة دعاوية واضحة. ولكنه ينم أيضاً عن شعور واضح بالخطر.

لكن هزة ١٩٧٣ كتب عنها الكثير، بينما لا يزال المراقبون يتلمسون حجم وخطورة **الهزة**

---

(١) H. Kissinger, **For the Record**,. (New York: Little Brown), 1981 p. 54.

الثانية، وقد حدثت في مجملها، خلال سنة ١٩٧٩. لقد تلاشى العرش الإيراني خلال ١٩٧٨ وانهار في مطلع السنة التالية، وحدثت تطورات داخلية مهمة في عدد من الدول المشاطئة للخليج، وبين هذه الدول، ليست الحرب العراقية ـ الإيرانية أقلها أهمية. ونشأت أزمة بسبب، أو حول قضية الرهائن الأميركية تضمنت أموراً بالغة الخطورة مثل تجميد الودائع الإيرانية في الولايات المتحدة، ومحاولة لإطلاق الرهائن الأميركيين بالقوة. ولم تنته السنة إلا وكان حوالى مئة ألف جندي سوفييتي يدخلون أفغانستان، مثيرين جدلا عارماً لم ينته حتى اليوم حول حقيقة نواياهم من هذا الغزو، وموقع الخليج من هذه النوايا. ولم يكتف الغرب بالتساؤل بل انه قام بعدد من المبادرات ليس أقلها منع بيع الحبوب للاتحاد السوفييتي (١٩٨٠/١/٤) ، وتجميد كل العقود المتضمنة لنقل تكنولوجيا غربية متقدمة (١٩٨٠/١/٨) ؛ ووقف صادرات الفوسفات ومشتقاته (١٩٨٠/٢/٢٥) . وقد أدت أزمة ١٩٧٩ بجوانبها المختلفة إلى تغيّر جذري في موقف الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي ، وإلى إعادة نظر في وضع حلف شمالي الأطلسي ، حاول « مبدأ كارتر » الذي طرحه الرئيس الأميركي السابق في خطابه أمام الكونغرس في ١٩٨٠/١/٢٢ ، أن يلّخصها . وليس صدفة أن وجد الخليج نفسه في موقع الصدارة من هذا المبدأ ، في تعهد الرئيس كارتر بأن يرد ، ولو بالقوة ، على أي اعتداء خارجي على الخليج . ولكن الأميركيين اختاروا في نهاية ١٩٨٠ ، رئيساً جديداً تميز ، حتى يوم انتخابه ، بعداء شديد لعدد من الأطروحات الأساسية التي سادت في السبعينات كالانفراج الدولي ، وتخفيض مستوى الانفاق العسكري ، وربط السياسة الخارجية الأميركية بمسألة حقوق الإنسان ، أو حتى مقولة مفادها أنه من الممكن « التعاون » مع الدول المنتجة للنفط .

ومرة أخرى، برز جانب ثان للأزمة، هو الجانب النفطي ـ الاقتصادي. فبين سنة ١٩٧٥ و١٩٧٨، استطاعت المملكة العربية السعودية، (وقد دعمتها إيران سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨) فرض تجميد عملي على ارتفاع أسعار النفط. لكن انخفاض مستوى الانتاج الإيراني، بسبب إضراب عمال النفط ثم وقف الانتاج تماماً في مطلع ١٩٧٩، كما الشعور الحاد بالقلق في الغرب إزاء الاحتمالات الخليجية قضى على هذا التجميد في الأسعار. فانقض المستوردون بقلق على السوق الحرة إن للتعويض على تناقص الانتاج الإيراني أو لتكوين مخزونات. ونتج عن هذا ارتفاع حاد في الأسعار، لم يكن أي مراقب قد توقعه خلال الأشهر بل الأسابيع السابقة له، إذ ارتفع معدل سعر البرميل من ١٧ دولار في أول ١٩٧٩ إلى ٤٣ في نهايته. وكان لهذا الارتفاع آثار مباشرة (اختلف المنتجون والمستهلكون مرة أخرى على تقدير حجمها) على الاقتصاد العالمي.

سنوات خمس فصلت بين خريف ٧٣ وخريف ٧٨، بين حرب تشرين / أكتوبر وإضراب عمال النفط في عبادان. هزتان في عقد، ليس ذلك بالأمر اليسير عندما يتعلق الأمر بالنفط وبعائداته وبالمنطقة الأكثر إثارة للقلق كما للشهوات في النظام الدولي المعاصر. هزتان في عقد،

متشابهتان في أمور، مختلفتان في أخرى، متماثلتان على الأرجح في الأهمية. ومن الصعب جداً اليوم (صيف١٩٨١) أن يتوقف المراقب إزاءهما لبحث محصلتهما معاً، أو بكلام آخر لتبيان العناصر الأساسية التي يمكن استخراجها من عقد السبعينات المضطرب. هذه العناصر متعددة للغاية. إلا أننا سوف نكتفي فيما يلي بتلك المرتبطة مباشرة بموضوع بحثنا هنا. (وقد لا يخلو الاختيار الذي قمنا به من الاعتباطية).

١ ـ بين أول السبعينات وآخرها، شهد العالم دخولاً حازماً للدول الاشتراكية، وللمرة الأولى إلى لائحة مستوردي نفط الخليج. لم تتأثر دول الكتلة الاشتراكية مباشرة بما سمّي سنة ١٩٧٣، «أزمة الطاقة»، ولكن هذا الأمر لم يعد صحيحاً اليوم. ذلك أن أربعاً من دول الكتلة قد زادت تدريجياً من وارداتها (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا والمانيا الديمقراطية). كما تحولت رومانيا سنة ١٩٧٥ من مصدّر إلى مستورد. وتستورد بولندا كل نفطها من الاتحاد السوفييتي ولكن احتياطها من الفحم الحجري كبير. وقد تأمنت حاجة هذه الدول بفضل الصادرات السوفييتية من النفط إليها، بأسعار أدنى بكثير من تلك التي عرفتها السوق العالمية.

غير أن تطوراً حصل مع بداية ١٩٧٥ حيث قامت «تسوية بوخارست» وفيها أن سعر النفط السوفييتي المصدّر إلى دول الكتلة الاشتراكية سوف يحتسب بالارتكاز على الأسعار العالمية، بعد تعديله لمصلحة هذه الدول (سنة ١٩٧٩ كان سعر البرميل حوالى ٢٠ دولاراً). لكن التطور الأساسي في هذا المجال هو الرغبة السوفييتية الحازمة بتصدير قدر أكبر من نفطها نحو الغرب، ذلك أن الصادرات النفطية تؤمن حوالي نصف عائدات الاتحاد السوفييتي بالعملة الصعبة! لذات فقد زادت مبيعات النفط السوفييتي إلى أوروبا الشرقية سنة ١٩٧٩ بنسبة ٢ في المائة، بينما زادت المبيعات لأوروبا الغربية بنسبة ١٧ في المائة. هذا لا يعني أن استهلاك دول الكتلة الاشتراكية قد تضاءل بقدر ما يعني أن هناك ضغطاً سوفييتياً قوياً لحملها نحو مزيد من التمّون في السوق العالمية. وقد عبّر مراقب سوفييتي سنة ١٩٨٠ عن توقعه بأن تنخفض واردات هذه الدول النفطية من الاتحاد السوفييتي من ٧٠ في المائة سنة ١٩٧٥ إلى ٦٥ في المائة سنة ١٩٨٠ بحيث لا تزيد عن ٥٠ في المائة سنة ١٩٩٠.

لذا لا يمكن طرح موضوع حاجة السوفييت لنفط الخليج دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة حلفائهم في الكتلة الاشتراكية، الذين ينتظرون من الاتحاد السوفييتي، وهو قائد الكتلة وأول منتج عالمي للنفط في آن، أن يساهم بابعاد أزمة الطاقة عنهم. إلى ذلك، فالاتحاد السوفييتي يحوي نصف احتياطي العالم من الفحم الحجري (أي حوالى ثلاثة قرون بمعدل الانتاج الحالي). أما الاحتياطي المؤكد من الغاز فهو كاف لستين عاماً بمعدل الانتاج الحالي. تبقى مسألة النفط وهي، كما يعلم الجميع، شائكة. ذلك أن الاتحاد السوفييتي قد توقف عن نشر إحصائيات في الموضوع منذ سنة ١٩٤٧ وكل ما يتقرح في الموضوع هو من باب التخمين. في مجال الاحتياطي المؤكد تشير معظم التكهنات إلى رقم يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات طن وهو رقم

دعى تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية الصادر سنة ١٩٧٧ إلى تخفيضه إلى النصف.

لكن المشكلة ليست في الحجم بقدر ما هي في الإمكانيات الفعلية. فآبار النفط، ومعظمها في سيبيريا الغربية، بعيدة عن أماكن استهلاكها، وتكنولوجيا التنقيب والاستخراج ما زالت متخلفة. من هنا أشارت دراسة وكالة الاستخبارات الأميركية الصادرة سنة ١٩٧٠ والتي أعيد طبعها معدلة سنة ١٩٨٠[٢] إلى أن معدل انتاج النفط السوفييتي لسنة ١٩٨٠ (١١,٩ مليون برميل في اليوم) هو الذروة وبعدها سوف تبدأ مرحلة التضاؤل. في المقابل أكدّ معهد متخصص سويدي[٣] (بتروستدس) في عدد من التقارير المتلاحقة أن الاتحاد السوفييتي يسير قدماً نحو توفير فائض نفطي قابل للتوسيق يتراوح بين ١٣٠ و١٨٥ مليون طن سنوياً. وأياً تكن صحة هذين الاحتمالين المتناقضين، فإنه يبقى للمراقب أن يؤكد أن الاتحاد السوفييتي نفسه (من خلال مؤشرات كتخفيض صادراته نحو حلفائه، ورفع أسعاره، واهتمامه بالخليج نفسه) يميل نحو توقع توقف نمو انتاجه النفطي خلال العقد الحالي. ومن المؤشرات الأخرى الاهتمام السوفييتي المتزايد بانتاج الغاز (حيث يمكن توقع زيادة مرتين أم ثلاث مرات قبل نهاية القرن) والفحم الحجري، عدا الطاقة النووية.

ليس من الضروري إذن تبني وجهة نظر التقرير الأميركي الشهير للجزم بأن دول الكتلة الاشتراكية بحاجة إلى نفط الخليج. فعندما تزيد الواردات الخارجية نحو هذه الكتلة فإن الزيادة تأتي من دول الخليج. وهذا تحديداً ما يحصل بصورة متسارعة منذ ١٩٧٨ حيث عقدت معظم هذه الدول اتفاقات مع دول الخليج لتأمين النفط. في هذا الإطار لا يمكن فصل الضغوط السياسية أو العسكرية التي يقوم بها الاتحاد السوفييتي إزاء الخليج، عن حاجة الكتلة التي يتزعمها للنفط الخليجي، ولا عن إمكانية أن يتحول الاتحاد السوفييتي ذاته إلى مستورد للنفط قبل نهاية العقد الحالي.

٢ ـ منذ الهزة الأولى (١٩٧٣)، من الصعب القول ان الغرب قد خفف من وزن اعتماده على الخليج أو انه بقادر على ذلك فعلياً. لقد أمن الخليج خلال السنة الماضية ٣٣ بالمائة من انتاج العالم النفطي، ويقدّر احتياطيه من النفط بما يعادل ٥٦ بالمائة من الاحتياطي العالمي. هذا وكان مصدر ٦٨ بالمائة من صادرات الأوبيك و٨٢ بالمائة من احتياطيها الخليج، ناهيك عن اعتبار يتناساه بعضنا وهو أن انتاج برميل من النفط، كان يكلّف فيه ٤ دولارات فقط (٥ في خليج المكسيك، ٦ في بحر الشمال، ١٢ إلى ١٨ دولاراً في الأسكا). الحقيقة أنه منذ الهزة النفطية الأولى سنة ١٩٧٣، طرح قادة الغرب علناً ومراراً مسألة تبعيتهم لنفط الخليج، إن بتخفيف حدة الاستهلاك أو باستغلال مصادر أخرى للطاقة. لكن السياسات التي اعتمدت فعلياً كانت جزئية

---

(٢) The International Energy Situation: Out look to 1985. Prospects for Soviet Oil, 1977.

(٣) Soviet Preparations for Major Boost of Oil Exports , 1980.

وضعيفة. لقد حددت أهداف ووضعت برامج، لكن لم يكن من السهل تغيير العادات القائمة في مجتمع التخمة والطاقة البخسة الثمن. كما أن عدد المدافعين عن البيئة تزايد، وتضاعفت مقدرتهم بحيث يصعب القول إن برنامجاً نووياً جدياً قد نفذ في السنوات السبع الماضية (باستثناء فرنسا). ففي الولايات المتحدة مثلاً طرح رئيسان (نيكسون ١٩٧٤ وكارتر ١٩٧٧) مشروعين متكاملين ولكن التنفيذ العملي لجزء منهما لم يبدأ إلا بعد الهزة الثانية سنة ١٩٧٩. وبالرغم من ذلك لن تصل أسعار النفط الأميركي إلى المستوى العالمي إلا في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١، وسنة ١٩٨٥ لأسعار الغاز الطبيعي. ولم يصوّت الكونغرس على قانون يقضي بفرض ضريبة جديدة على أرباح الشركات المتأتية من زيادة الأسعار إلا في السنة الماضية. أما مشاريع المصادر الأخرى للطاقة (الشمسية والتركيبية) فلم توضع إلا في حزيران / يونيو ١٩٨٠. غير أن الرئيس ريغان قام في الأسبوع الأول من ولايته بتحرير أسعار النفط ممّا يعجل من تنفيذ إجراءات الرئيس كارتر. ولقد انخفضت بالفعل واردات النفط الأميركية بنسبة ٢ بالمائة سنة ١٩٨٠ عما كانت عليه سنة ١٩٧٧. وإذا كانت فرنسا أنجح الدول الغربية حتى الآن في هذا المجال .فإن واردات النفط إليها سنة ١٩٨١ ما زالت تشكل ٥٣ بالمائة من استهلاكها للطاقة .

لذا كان الخليج ينتج ٥ بالمئة من نفط العالم في الثلاثينات، و١٥ بالمئة سنة ١٩٥٠، ٢٥ بالمئة سنة ١٩٦٠ وأكثر من ٤٥ بالمئة سنة ١٩٨٠. ولذا ينظر اليابان، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة ، وعدد متزايد من دول العالم الثالث ، وكذلك من الدول الاشتراكية ، نحو الخليج ، معبّرين ، بقدر متفاوت من الحدة عن نهم العصر بالطاقة .

٣ ـ ومن الأمور المثيرة للانتباه التحول الأساسي في هوية المخاطب الغربي لمنتج النفط، مما أدى بالفعل إلى تحويل المسألة المتسارع إلى قضية تمس الحكومات المعنية مباشرة. فبين ١٩٧٣ و١٩٧٩، تناقصت حصة الشركات النفطية العشر الكبرى في العالم في عملية تسويق النفط من ٨٤ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة، وتناقصت حصة الشركات العالمية الصغرى من ١٠ بالمئة إلى ٨ بالمئة بينما زادت حصة الشركات الوطنية في الدول المنتجة من ٨ إلى ٤٢ بالمئة، أي ٦ مرات في ٦ سنوات. حتى ١٩٧٨ لم تكن الدول المنتجة عملياً راغبة أو قادرة على تسلّم عملية التسويق. لكن أزمة إيران وما سببته حملت الدول المنتجة على مزيد من الحماس للاستفادة من الأسعار العالية المتوافرة في السوق الحرة والتي كانت تفوق الأسعار التي تدفعها الشركات صاحبة الامتياز بما زاد أحياناً عن ثمانية دولارات للبرميل الواحد. لقد جنت الشركات الكبرى فعلياً الأرباح الضخمة من هذه الفروقات وكان من الطبيعي أن تضطر الدول المنتجة، على الأقل للحفاظ على بعض مصداقيتها، لمحاولة الحصول بنفسها على هذه الفروقات. لذا كانت الشركات العشر الكبرى تهيمن سنة ١٩٧٣ على ٢٥,٥ من أصل ٣٠,٣ مليون برميل في اليوم معروضة في السوق العالمية، فسقطت حصتها في آخر ١٩٧٩ إلى ١٤,٤ مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع عملياً أن تتجه الشركات الوطنية إلى تسويق كامل صادراتها بحيث تتساوى الشركات صاحبة

الامتيازات سابقاً مع أي مشتر آخر.

في هذا الوقت زاد حجم العقود ما بين الحكومات ومن الواضح أن هذه العقود أكثر تأثراً بالشروط السياسية بل والاستراتيجية. فقد عبّر منتجو النفط العرب عن رغبتهم بربط مستوى انتاجهم بتقدم حل المسألة الفلسطينية،كما قرر السعوديون فرض مليوني دولار استثمارات في بلدهم مقابل تأمينهم لكل ألف برميل نفط في اليوم. كما ضم الاتفاق العراقي ـ البرازيلي في أول ١٩٨٠ تعهداً برازيلياً بتقديم يورانيوم ومعدات مرافقة للعراق. ومن أهم نتائج هذا التحول تزايد مقدرة الدول المنتجة على ربط مستوى انتاجها بسياستها الإنمائية (إن كان لديها واحدة)، وعلى فرض شرط على الشركات الكبرى لتطوير عملية التنقيب مقابل ضمان حصولها على النفط (مثلاً فرضت الجزائر مبلغ ٣ دولارات بالبرميل لا تعاد للشركات إلا إذا قامت بجهد جدي للتنقيب عن آبار أخرى). لقد تفكك بالفعل نظام شديد الاندماج وحل مكانه نظام نفطي عالمي، المناورة السياسية فيه ممكنة بل لا يمكن محاذرتها: «إن صناعة النفط اليوم لم تعد تلك الصناعة المندمجة التي عرفناها وقد انتقلت إلى أيد أخرى. إنها بنية جديدة، مستوى اندماجها في كل المجالات أضعف بكثير»(٤).

ومن أشكال هذا التحول نهاية العقود الطويلة الأمد الخالية من أي شرط خارج الكمية المباعة والسعر المطلوب. لقد برزت فئة جديدة من العقود الملزمة، منها مثلاً قرار الكويت في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ منع الشركات من إعادة بيع نفطها إلى مشتر جديد دون موافقة كويتية مسبقة. فاضطرت الشركات لتقديم وثيقة تحدد هوية المشتري، وعنوان المصفاة التي سيرسل النفط إليها، والميناء الذي سوف يفرّغ فيه. أما العقوبة المبينة لعدم تنفيذ هذا الشرط فيمكن أن تكون تخفيضاً من جانب واحد لكمية النفط المباعة أو إعادة النظر في السعر. هكذا مثلاً بادرت الكويت إلى إلغاء عقد مع شركة إيطالية قالت إنها ستفرّغ نفطها في إيطاليا بينما قامت ببيعه لأفريقيا الجنوبية. وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ أوقفت بترومين بيع نفطها لشركة ايني الايطالية بسبب نشر الصحف الايطالية لفضيحة رافقت توقيع العقد (دفع رشاوى).

٤ ـ في علاقات الدولتين العظميين انتهى العقد على غير ما بدا. ذلك أن ميزان القوى الاستراتيجي قد تعدّل لدرجة بدأ عدد متزايد من المختصين يتساءلون لا عن توصل الاتحاد السوفييتي إلى المساواة النووية، بل عن مدى تفوقه في هذا المجال، إلى جانب تفوقه التقليدي في الأسلحة الكلاسيكية. وقد يكون هذا التطور نتيجة ولو جزئية لما فسرّه هنري كيسنجر بالشكل

(٤) J. E. Hartshorn in **Middle East Economic Survey** Ap. 28., 1980

التالي في مجال دفاعه عن سالت ١[٥]. «لقد حدثت الاتفاقات الأولى بعد أن أوقفت الإدارة السابقة (أي جونسون) عملية التسلّح من جانب واحد، بالارتكاز على نظرية، كنت اعتقدها صحيحة، مفادها أن هناك حداً أقصى لا معنى بعده من زيادة حجم القوة الاستراتيجية. وفي مطلع السبعينات، إزاء جهد تسلّحي سوفييتي خطير، قررنا العودة عن هذا التوجه. غير أنه، بسبب فيتنام، كان الكونغرس يعرقل إعادة النظر هذه في مشاريعنا الدفاعية. وكان كل برنامج تسلّحي جديد يهاجم أو يقطّع بشكل منظم في الكونغرس. لذا بدأت وزارة الدفاع، سنة ١٩٧٠ تطالب بتفاوض مع السوفييت يؤدي إلى تجميد الوضع القائم لئلا يزداد انعدام التوازن الكمي. كنا بحاجة إلى هذا التجميد، لا للحد من السلاح فحسب، بل أيضاً لأسباب استراتيجية... كانت استراتيجيتنا تقضي بالموافقة على تجميد لخمس سنوات، وهي الفترة التي اعتقدناها كافية لتطوير عدد من نظم الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (هو يذكرها بالتفصيل)». المهم في الموضوع، هو دفاع كيسنجر، ولو المتأخر، عن اتفاقية سالت الأولى من خلال منافعها الاستراتيجية، فبرأيه، «بدون ذلك الاتفاق، لم يكن بقدرتنا آنذاك، أن نفعل أكثر مما فعلنا بينما كان السوفييت في وضع القادر على تحسين موقعهم عددياً». أمثولة أولى.

الأمثولة الثانية، هي في ربط كيسنجر بين الاتفاق ذي الطبيعة الشمولية وبين الأوضاع المحلية على الساحة الجيوسياسية.: «منذ الحرب العالمية الثانية، كان من الواضح أن الاتحاد السوفييتي متفوق علينا من حيث قدرته على التدخل المحلي، تقريباً في كل المناطق المتأزمة. لكننا كنا نوازن هذا التفوق إلى حد كبير من خلال تفوقنا في الميدان الاستراتيجي». لكن كيسنجر يصف الوضع الحالي (أو بالأحرى الوضع سنة ١٩٨٢)، كوضع توازن استراتيجي ممّا يرغم الولايات المتحدة على مسلك حذر في الصراعات المحلية والإقليمية.

من ناحية أخرى، بدأ العقد بالتفاوض والاتفاق على سالت ١ وانتهى بتوقيع اتفاقية سالت ٢، دون تنفيذها. إن السنتين الأخيرتين قد شهدتا فعلياً تدهوراً في علاقات الدولتين. لقد عادت القدرة العسكرية إلى صلب العلاقات الدولية. فقد استطاع الاتحاد السوفييتي، في ١٥ عاماً (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)، زيادة عدد قاذفاته النووية ١٠ مرات وعدد صواريخه العابرة للقارات ١٥ مرة. كما حازت موسكو خلال العقد المنصرم على مقدرة تصويب مرتفعة جداً بحيث أصبحت على الأرجح قادرة على تحطيم العدد الأكبر من الصواريخ الأميركية العابرة للقارات، المثبتة على الأرض، وفي أوروبا، نشر الاتحاد السوفييتي منذ سنة ١٩٧٧ صواريخ أس أس ٢٠، الحاملة لثلاثة رؤوس نووية بمعدل واحد في الأسبوع. أما في مجال القوات التقليدية، فقد زاد عدد الجيش السوفييتي حوالي مليون جندي إضافي، في الفترة نفسها، كما

---

(٥) كما يمكن العودة الى الفصل الثامن والعشرين من مذكرات هنري كيسنجر

H. Kissinger, Critique, in **The Economist** Feb. 3,1979 H. Kissinger **White House Years** (Weidenfeld and Nicholson), 1979, pp. 1202 et sq.

زاد عدد الدبابات من ٣٠ إلى ٤٥ ألف قطعة. وبينما كانت البحرية السوفييتية تشهد تطوراً وتحديثاً مكثفين، كان عدد البواخر العسكرية الأميركية يتضاءل من ١٠٥٥ باخرة سنة ١٩٦٨ إلى ٥٣١ سنة ١٩٧٨. وقد استطاعت موسكو في السنوات الأخيرة التدخل المباشر إلى جانب حلفائها بصورة وكثافة لم نشهدها حتى اليوم ان في انغولا(١٩٧٥)،أو اثيوبيا(١٩٧٧) أو أفغانستان (١٩٧٩) ، وقد ارتفعت مبيعات الأسلحة السوفييتية بشكل سريع ، بحيث أصبحت ٨,٤ مليار دولار سنة ١٩٧٩ ، حسب أحد التقارير الأميركية(٦) .

بالمقابل، استطاع التيار الأشد عداء للاتحاد السوفييتي والأكثر تعلقاً بالتفوق العسكري الأميركي، أن يستفيد من هذه المبادرات السوفييتية المهمة، لرفع صوته، ثم لفرض نفسه على الإدارة السابقة ومن ثم للانتصار إلى حد بعيد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. بحيث بدأت الإدارة الجديدة عهدها بعملية هجوم سياسية مركزة على الاتحاد السوفييتي لم يشهد العقد المنصرم مثيلاً لها. إلا أن عدداً من المراقبين يشيرون إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى خمس سنوات على الأقل، إن كان لديها الإرادة والقدرات على ذلك، للعودة إلى الوضع السابق: تفوق استراتيجي أميركي ولو نسبي بمقابل المقدرة السوفييتية التقليدية الواضحة للتدخل في المسرح الأوروبي (الذي كان يعتبر حتى الأمس محور صراع الغرب والشرق) أو في مسرح الخليج (وهو على بعد ٧٠٠ كيلومتر من الحدود الأفغانية).

٥ ـ إلى أي مدى، يصعب علينا الجزم بذلك الآن. إلا أن الحقيقة واضحة: مع جنوح العلاقة بين الغرب والشرق إلى مزيد من التوتر، تزامن ارتباط أوثق بين أوضاع الخليج وبين هذا الصراع، بحيث بدا التساؤل قائماً حول مدى إمكانية الدول المشاطئة منع الدولتين الأعظم من إدماج الخليج في صلب صراعهما. لقد سقط الحصن الأميركي في إيران ودخلت القوات السوفييتية في أفغانستان. كان لا بد من أن يؤدي ذلك إلى رد غربي، حتى في ظل إدارة متحفظة، متأرجحة في خياراتها، كالتي عرفتها الولايات المتحدة بين ١٩٧٧ و١٩٨١. من هنا مبدأ كارتر وفيه أولاً تشخيص: «يحاول الاتحاد السوفييتي تحسين موقعه الاستراتيجي بوسائل تهدد بشكل تدفق سيولة حر لنفط الشرق الأوسط». بعد التشخيص، الرد: «إن أية محاولة، تقوم بها قوة خارجية للهيمنة على منطقة الخليج، سوف نعتبرها هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسوف نصدها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها اللجوء إلى القوى المسلحة».

عملياً، يؤدي مبدأ كارتر إلى ثلاثة عناصر متكاملة. الأول مزيد من التدعيم العسكري للحلفاء المحليين، إن في الخليج (السعودية مثلاً) أو في جواره (تركيا وباكستان مثلاً). الثاني هو تهيئة قوة للتدخل السريع في الأحوال الطارئة. والثالث ايجاد سلسلة جديدة من القواعد

---

(٦) معظم المعلومات الواردة هنا مأخوذة من نشرتي معهد لندن **The Military Strategic Survey** ،IISS و ،IISS Balance للسنتين الاخيرتين .

الأميركية في المنطقة أو في جوارها. وبالفعل قامت إدارة الرئيس كارتر في السنة الأخيرة من ولايتها بعدد من المبادرات المتلاحقة، والمتفاوتة النجاح، لتنفيذ هذا الهدف المثلث. ومن الأحداث التي دخلت في هذا المجال، ارسال سرب من طائرات ف ـ ١٥ (الخالية من السلاح) في زيارة السعودية بين ١٢ و١٥/١/١٩٨٠؛ عقد اتفاقية عسكرية مع عمان في ٦/٦/١٩٨٠ يسمح للقوات الأميركية باستعمال (ولو محدود) للمطارات العمانية؛ اتفاق مع كينيا في آب ١٩٨٠ لاستعمال ميناء مومباسا؛ وآخر في أيلول ١٩٨٠ للاستفادة من ميناء رأس بناس المصري على البحر الأحمر؛ ارسال الفين (ثم الفين مرة أخرى) من المارينز الأميركيين للبقاء بشكل مستمر في بحر العرب إلخ...

يمكن للمرء طبعاً أن يتساءل ما هو الهدف الفعلي من هذه المبادرات هل هو ردع الاتحاد السوفييتي، أو الضغط على الدول المشاطئة لوقف موجة تيار عدم الانحياز الذي لم تنفك تعبّر عنه خلال السنتين الماضيتين. في هذا المضمار، قد تكون لاقت واشنطن بعض النجاح، فوقّع الصومال وعمان اتفاقيتين كانا يتلكأن في توقيعها. وقبلت السعودية في آخر ١٩٨٠ ما كانت رفضته في مطلع تلك السنة: وجود مستمر لطائرات الانذار المبكر (اواكس) الأميركية على أراضيها.

في الخليج نفسه، لم يبرز صراع الشرق / الغرب بشكل واضح إلّا في منطقة محدودة منه، وبالتحديد في الصراع القائم بين مسقط وعدن. يمكن للمراقب الخارجي أن يربط هذا الصراع بصورة تكاد تكون مباشرة مع الصراع في النظام الشامل. لقد انحازت عمان إلى جانب الولايات المتحدة إلى حد التفرد بتأييد معاهدة كمب ديفيد، وتوقيع اتفاقية عسكرية مع واشنطن. من جانب آخر، أدت التطورات الداخلية إلى قدر واضح من توثيق العلاقة بين موسكو وعدن. ففي ٢٥/١٠/١٩٧٩ وقعت اليمن الجنوبية اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي وأخرى مع المانيا الديمقراطية في ١٧/١١/١٩٧٩. كما تشير مصادر (غربية. ممّا يقتضي الحذر) إلى وجود عدد كبير من المستشارين العسكريين السوفييت والألمان والكوبيين في اليمن الجنوبية. ومن مجمل الخيارات التي بدرت عن هذين البلدين، بالنسبة للحرب في القرن الأفريقي، والموقف من معاهدة كمب ديفيد، ومن المبادرات الأميركية في المنطقة، ومن الأطروحات الصادرة عن العراق وإيران والكويت على الأقل، بضرورة إبقاء الخليج خارج الصراع الشامل، كل هذا يشير بوضوح إلى إمكانية اعتبار هذين البلدين أكثر دول المنطقة تأثراً بالصراع الأميركي ـ السوفييتي المستجد(٧).

خارج هذا الاستثناء، طالب العراق برفض التدخل الخارجي في منطقة الخليج وعرض

---

(٧) عن هذا الموضوع يمكن العودة الى مقال لنا بالفرنسية : Ghassane Salamé Les monarchies arabes du Golfe : Quel avenir ? in : **Politique étrangère**, decembre 1980 pp 849 à 865.

مشروعاً متكاملاً يقضي بعزل الخليج عن صراعات الدول العظمى، وافقت عليه علناً معظم الدول العربية المشاطئة. أمادول الجزيرة فقد تأرجح موقفها ولو أنها تميزت بتصريحات تنم عن رغبة في عدم الانحياز لم يتعود المراقبون عليها منذ فترة طويلة. لكن بوادر تغيّر في موقف هذه الدول برزت خلال ١٩٨٠ توضح حدود «عدم الانحياز» فوقعت عمان اتفاقية عسكرية مع واشنطن، وقبلت السعودة بوجود طائرات أواكس ، كما تجدد طرح موضوع استعمال قواعد في هذه الدول أو تلك .

إن كان ما سبق صحيحاً، فالاستنتاج الأول والبديهي هو أن وضع الخليج في استراتيجية كل من موسكو وواشنطن قد تغير إلى حد كبير. فالمسألة الأساسية ليست بالضرورة حاجة كليهما إلى نفط الخليج. إن الاتحاد السوفييتي، ذاتـه قادر على الاكتفاء الذاتي من الطاقة، ولفترة طويلة. وإن الولايات المتحدة في موقع نسبياً جيد من هذا الموضوع، إن بسبب النفط المتوافر في القارة الأميركية أو بسبب قدراتها التكنولوجية في مجال البحث عن مصادر أخرى. المسألة هي في أن الخليج قد أصبح، ولفترة تمتد بالضرورة إلى عقدين أو ثلاثة من الآن. محور التنافس الدولي، بشكل لا يمكن لدولة كبرى أولى أن تفقد هيمنتها عليه، دون تعريض موقعها في النظام الدولي وتحديداً قيادتها للمعسكر الغربي للخطر، ولا يمكن للأخرى التطلّع إلى مزيد من التأثير الحاسم على النظام الدولي ومن تقليص هيمنة الأولى دون محاولة الحضور في هذا المحور، مع أكبر قدر ممكن من وسائل التأثير على مصيره. أضف إلى ذلك أن الاكتفاء الذاتي لا معنى له في وضع الدول العظمى إن أرادت أن تبقى دولاً عظمى. فما هي شرعية قيادتها وماذا يبقى من مصداقيتها إن هي لم تؤمن حاجات حلفائها وأصدقائها، أو أنها دعتهم يصبحون رهائن بأيدي دولة كبرى أخرى ؟[٨].

ثانياً ـ احتمالات اتفاق شرق ـ غرب حول نفط الخليج

(أ) **ملاحظة منهجية** يعني تعبير «يالطا» في مفهومه السياسي (المختلف عن معناه التاريخي المذكور في المقدمة)، ان الاتفاق الذي قد يعقد بين الشرق والغرب، لا تساهم الدول التي هي موضوعة في صياغته، إلا بشكل جزئي وغير مباشر. لا شك أن قدرة القوى الكبرى على الاتفاق، أو حدوث الاختلاف بينها، ترتبط بالواقع الراهن على الأرض، أي بتوجهات الدول المعنية ومقدرتها على مقاومة الاتفاق أو على تعميق الخلاف. لم يكن ستالين مثلاً بقادر على فرض الإرادة السوفييتية في بولندا سنة ١٩٤٥ لولا وجود طرف (حكومة منفى) بولندي مؤيد لهذه الإرادة. كما لم تخرج اليونان من الكتلة التي كانت قيد الإنشاء لولا انتصار تحالف واسع في

(٨) لقد استعنّا في عدد من فقرات هذا الجزء الأول بالتقرير المهم التالي :

Ramsès 1981 . rapport annuel de L'institut Français des relations internationales Paris : Mars 1981, 298p.

اليونان على مقاتلي الحزب الشيوعي هناك. وقد يتساءل المرء عن مقدرة الدول الخليجية على تعديل اتفاق يحدث بين موسكو وواشنطن، أو حتى على نقضه بكامله. وهذا ما سنحاول بحثه لاحقاً.

يعني تعبير «يالطا» السياسي ثانياً ان المنطقة المعنية به متنازع عليها. ورأينا أن التغيرات التي حصلت في الخليج، بالرغم من خطورتها، لم تقض على الوضع السابق برمته ولا هي حتى عدلته بصورة حاسمة إلى حد القول بأن ميزان القوى المحلي قد تعيّر لغير مصلحة الولايات المتحدة. إن ذلك يؤدي إن كان صحيحاً، إلى استنتاج وجود عدم توازن أساسي بين الدولتين العظميين، حتى الآن، فيما يخص هذه المسألة. لكن ذلك لم يحملها بالضرورة للإقرار بأن الوضع في الخليج، إن درس لذاته، أصبح موضوع اتفاق ممكن مع موسكو، لوقف تدهور الموقع الأميركي. إن إقراراً من هذا النوع، قد يعني أن الاتحاد السوفييتي تحول، فيما يخص الخليج إلى ما يسمى في القانون الدولي «طرفاً معنياً»(partie intéressee). من هنا أهمية التركيز على التوجه الأميركي. وهذه هي الأمثولة الأساسية التي يمكن استنباطها من اتفاقية سالت ١، حيث إزاء موقع مهدد أيضاً (التفوق في مجال الأسلحة الاستراتيجية) وبسبب عدم القدرة الآنية على رفع التحدي، اضطرت واشنطن لعقد اتفاقية لالتقاط النفس، كما عبّر كيسنجر عن ذلك (وقد أوردنا شهادته فيما سبق). في المقابل فإن أي اتفاق يحصل هو بادىء ذي بدء لمصلحة الطرف السوفييتي، المبعد حتى اليوم عن الخليج وعن نفطه.

(ب) **التوجه الأميركي** ليس المجال هنا للتذكير بما يمثله الرئيس الأميركي الحالي من أطروحات استراتيجية وايديولوجية . غير أنه لا يمكن للمرء أن يغفل مدى تأثير الأحداث المتلاحقة في الخليج وحوله على برنامج المرشحين الرئيسيين لرئاسة الولايات المتحدة أو على نتيجة الانتخاب نفسه . لقد اختار الأميركيون رئيساً تميز بعداء علني شديد للاتحاد السوفييتي ، وببرنامج يؤيد زيادة النفقات العسكرية « ورفع التحدي الشيوعي » بشكل يذكّر إلى حد كبير بخطب جون فوستر دالاس في خمسينات هذا القرن . إلا أن الفترة القصيرة من عمر هذه الإدارة لا تسمح اليوم باستنتاج توجهاتها السياسية الفعلية . من هنا أهمية إبراز الفكر الاستراتيجي الذي ترتبط به الإدارة الحالية ، ان لأهميته ، أو لوزن تأثرها به ، أو لغياب القدر الكافي (حتى الآن) من الممارسات الفعلية لهذه الإدارة . لذا ،فاننا اخترنا عدداً من الكتابات الأساسية الصادرة في مجملها غداة انهيار الشاه بعد احداث افغانستان ، وقد كتبها مفكرون استراتيجيون لا يخفي القياديون الأميركيون الجدد تأثرهم بهم .

١ ـ إذا صح اعتبار مؤسسة الأبحاث المدعوة «أميركان انتربرايز» ممثلة لوجهة نظر

قريبة من الحزب الجمهوري، فمن المثير العودة إلى التقرير الذي نشره في ربيع ١٩٧٩ غداة سقوط الشاه عن الخيارات الأميركية في إيران [٩] إلى جانب وضوحه الشديد، يتميز التقرير بطرحه لخيارات ثمانية، معيارها التالي: «لقد تحكمت الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية بالسياسة الأميركية الخاصة بإيران، وهي اعتبارات كانت تضع إيران والخليج ضمن إطار أوسع من تطور إيران نفسها. فالنفط، والدخول للخليج، وإمكانيات التجسس دفعت السياسة الأميركية في المنطقة إلى استراتيجية أوسع » . لا تخلو هذه المقولة من نوع من التهنئة المتأخرة لواشنطن وكأن كاتبي التقرير يودان أن يقولا ، بأن نوعية السلطة في ايران لم تكن تهم واشنطن وبأن تغيير السلطة في طهران ليس إلا حادثاً عرضياً .

لا يقدر المرء إلا أن يتساءل عن مدى جدية باحثين، ومركز، بل وفكر استراتيجي، يعارض إلى هذا الحد مضمون السياسة الأميركية الفعلية، على الأقل منذ تدبير الانقلاب على مصدّق. ليس من باب المبالغة، إن هذا التصغير المتأخر، لموقع إيران في السياسة الأميركية، هو من باب الكذب. وليست الكلمة بقليلة، خصوصاً عندما نعلم مدى اهتمام الإدارات الجمهورية، إن بقيادة ايزنهاور (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) أو بقيادة نيكسون وفورد (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) بتعزيز قدرات إيران الذاتية، إلى حد دفع روح الله رمزاني، الباحث الإيراني المتحمس لهذه السياسة للقول بأن إيران هي «مثال مبدأ نيكسون» الشهير.

ما هي الخيارات ؟ لا أثر «لياطا»، أو ما يشبه ذلك في أي منها. ولكن من الأفضل أولاً عرضها:

١ ـ متابعة للسياسة الأميركية الحالية (١٩٧٩) مع علاقات اقتصادية وعسكرية حميمة مع النظام الجمهوري الجديد. لا تعديل في العلاقة القائمة مع السعودية.

٢ ـ علاقة أقوى مع السعودية تقوم على نقل نقطة الثقل في الخليج من طهران نحو الرياض. عسكرياً يؤدي ذلك إلى نقل العلاقة من مستوى المساعدة غير المباشرة إلى مستوى الوجود العسكري الأميركي المباشر.

٣ ـ تقوية الوجود العسكري الأميركي في السعودية دون تمتين العلاقات معها. عسكرياً يعني ذلك تقوية الوجود البحري الأميركي واستعمال للموانىء الخليجية.

٤ ـ محاولة إعادة الشاه إلى السلطة مع تقييد لسلطاته. وفي هذا الخيار متابعة للسياسة الأميركية السابقة ولكن مع فرض حدود دستورية على الشاه بعد إعادته للسلطة.

---

(٩) Robert J. Prauger and Dale R. Tahtinen , **American Policy Options in Iran and the Persian Gulf,** AEI., 1979. Foreign Policy and defense Review, Vol. 1. no 2.

٥ ـ محاولة دمج الخيارين ٣ و٤ السابقين.

٦ ـ إعادة سلطة ملكية قادرة إلى إيران مع تدخل وعمليات سرية وتعاون وثيق مع الأجهزة العسكرية المناوئة للخميني.

٧ ـ انسحاب أميركي من الخليج وترك الأمور هناك تأخذ مجراها الطبيعي.

٨ ـ تحول السياسة الأميركية من التعاون مع القوى الخليجية إلى التحالف مع قوة خارجية قادرة على تأمين المصالح الأميركية في المنطقة. والمعني بوضوح بهذا الخيار هي إسرائيل.

وينتهي البحث إلى اقتراح مفاده أن أفضل حل هو مزيج من الخيارين ٢ و٣: «يجب على الولايات المتحدة التقرب أكثر من السعودية على المستوى الأمني، ويجب النظر إلى الرياض لا كطرف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بل كقوة كبرى في الخليج».

يلاحظ من كل ما سبق أن تقريراً يمكن الجزم بأنه يمثل التيار الأساسي ضمن «عائلة الجمهوريين» كان في الفترة الممتدة من سقوط الشاه إلى التدخل السوفييتي في أفغانستان يستبعد أية إمكانية تعاون مع الاتحاد السوفييتي، أو حتى أية اتفاقية. هل تغير الوضع بعدما حدث في كابول ؟ يمكن تصور منحيين مختلفين للتصور الذي عرضناه. فاما هو يذهب في نفس الاتجاه ويعتبران ما حدث في أفغانستان يزيد من خطورة خسارة الشاه، فيميل إلى مزيد من المطالبة بالتواجد الأميركي المباشر. أو أنه بالعكس، يبدأ باعتبار بأن القبول بأن نوعاً من النفوذ السوفييتي في منطقة الخليج لا بد منه، بعد سقوط الشاه والتدخل في أفغانستان. من هنا ضرورة الوصول لاتفاق معه مؤداه اعتراف بنفوذ نسبي له إزاء اعترافه بأن الكلمة الأخيرة في الخليج ما زالت لواشنطن. ولكن التحليل الوارد في التقرير لا يسمح أبداً باعتبار هذه الإمكانية معقولة.

٢ ـ يعتبر **روبرت توكر**، (بتأكيد من كاتب افتتاحية **فورين افيرز** عدد شتاء ١٩٨١) من المفكرين القريبين جداً من الإدارة الحالية(١٠). ويبدو الخليج هاجسه الرئيسي إن لم يكن الوحيد منذ ١٩٧٣. يؤكد توكر أن الولايات المتحدة قد وصلت الآن إلى منعطف أساسي في مسار سياستها الخارجية، وهو الثالث منذ الحرب العالمية الثانية. حدث الأول سنة ١٩٤٧ مع قيام «مبدأ ترومان» ومقولته الأساسية: «يجب علينا مساعدة الشعوب الحرة على أن تحدد مصيرها بنفسها». أما الثاني فهو «مبدأ نيكسون»، القائم بنظر توكر على قاعدة من الانحسار، تحجبها سياسة الانفراج. أما المنعطف الثالث، وهو الحالي، فيقوم على تطورين خطيرين: «ميزان عسكري يميل أكثر فأكثر لصالح الاتحاد السوفييتي، وتقليص مستمر في قوة وموقع الغرب في

(١٠) Robert W. Tucker · « The Purposes of Amercian Power» in **Foreign Affairs** Winter 1980 1981 pp 241 - 274.

الخليج». ويربط توكر هذين التطورين (كما نحن نحاول في هذه الورقة) بقوله: «من غير الممكن فصل مسألة، وصول الغرب للخليج عن القوة العسكرية التي يستطيع الاتحاد السوفييتي استعمالها لوقف عملية إعادة تثبيت قوة الغرب في هذه المنطقة الحيوية».

«الخليج هو اليوم فراغ من السلطة Power vacum سوف يملأ بالضرورة، من قبل إحدى القوتين الأعظمين أو من قبلهما معاً». في هذه المقولة تشكل يالطا نفطية أحد أشكال الخيار الثاني، أي التواجد الثنائي المتفق عليه. لكن هذا لا يعني أن هذا الخيار مقبول ولو أن توكر يذهب إلى حد الجزم بأن «الخطر الأكبر على استقرار وعلى أمن الغرب، لا يأتي من الاتحاد السوفييتي بقدر ما ينتج عن هذا الفراغ الذي يرى الغرب نفسه مضطراً للتعويل عليه وهو غير قادر فعلياً على ملئه».

أما المنعطف فقد بدأ مع أفغانستان، وخلال السنة الأخيرة من إدارة كارتر (١٩٨٠) لكن توكر يأخذ على الرئيس السابق أمله، ولو الضعيف، بإمكانية قيام بديل محلي للوجود الغربي المباشر. هو لا يرى أي بديل خليجي ولا يعتقد أن حل القضية الفلسطينية بشكل مقنع للغرب قد يساهم بإيجاد هذا البديل. ويضيف أيضاً أن التواجد النووي الأميركي القريب من الخليج يفقد من ميزاته الردعية إن لم ترافقه قوات كلاسيكية كافية. فالخليج «مغناطيس يستجلب القوى العظمى بشكل لا تستطيع مقاومته». والمواجهة بينهما هي بسببه تحديداً «فليست نقاط الخلاف والصراع العامة في العالم الثالث هي التي دفعت القوى العظمى إلى مواجهة من الممكن أن تكون خطرة، بل هو تنافسها المتزايد في منطقة الخليج. فالخليج يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه لحماية الموقع الأميركي الشامل، كما أنه المفتاح الضروري الذي لا يستطيع الاتحاد السوفييتي بدونه أن يطمح إلى الغلبة على المستوى العالمي».

ويمكن ايجاز موقف الكاتب من ميزان القوى الشامل كما يلي: لقد أدى الانفراج، كما نفذه نيكسون ـ كيسنجر إلى اعتراف أميركي بمساواة موسكو لواشنطن لكن الاتحاد السوفييتي لم يعد بحاجة إلى رموز المساواة. ليس من يالطا في أفقه ولا حتى من إحياء للانفراج. ألم يقل: «إلى ما أدت عملية سالت ٢ خلال السنوات الثمان، لم تمنع هذه العملية الاتحاد السوفييتي من متابعة سياسة التسلح المستمر التي كانوا على الأرجح سوف يتبعونها، بسالت وبدونه» ؟ ليس من يالطا ولا حتى من «تطويق» طرى: «ان مرحلة من الانحسار والسلبية قد انتهت».

في مجلة كومنتري[١١]، روبرت توكر أكثر وضوحاً. المقال مكتوب في خريف ١٩٨٠ وتوكر يلاحظ متأسفاً بأن «مبدأ كارتر» الذي أعلن عنه في مطلع تلك السنة تبخر يوماً بعد يوم. يتساءل

---

(١١) Commentary November 1980. pp. 25 - 42.

هل أن مبدأ كارتر قد أدى إلى تغيير فعلي في سياسة الإدارة المتبعة خلال سنواتها الثلاث الأولى ؟ ويجيب: «بالرغم من مبدأ كارتر، وبالرغم من قوة التدخل السريع الذي كثر الكلام عنها، لم يجر تحول فعلي في سياسة الرئيس كارتر». ويرى توكر «إن الثورة في إيران، ومن ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، أوضحت الجانب المحلي من الخطر على الوجود الغربي في الخليج، بينما أشار احتلال أفغانستان إلى الجانب الخارجي من هذا الخطر». يربط توكر هنا بوضوح الوزن السوفييتي في النظام الدولي مع مقدرة منتجي النفط على فرض أسعاره. ويرى أن المسألة، من وجهة نظر الغرب، ليست في الوصول إلى هذا النفط، «ففي كل الأحوال، سيحصل الغرب على حصته الحالية من نفط الخليج، أو ما يقارب هذه الحصة، بغض النظر عن هوية من يسيطر على الخليج». المسألة أنه «لم يحصل في التاريخ، أن حازت أمم على تفوق شبيه بتفوق الغرب على منتجي النفط، ووضعت نفسها بهذا الشكل في موقع بهذه الخطورة». ومن ثم المسألة الأساسية: «أن نفط الخليج لن يبقى مستقلاً بعد اليوم عن هيمنة القوى العظمى، تماماً كما لم تتمكن أوروبا البقاء خارج إحدى مظلتي واشنطن أو موسكو سنة ١٩٤٥». ويضيف: «كما أوروبا في الأربعينات، فإن الخليج يشكل اليوم النقطة المحورية في الصراع الأميركي ـ السوفييتي».

وإذا كان من فكرة يحاول توكر تثبيتها بحزم، فهي التالية: «أياً تكن نتيجة الأزمة في الخليج، فإن هناك أمراً يبدو واضحاً: لا يمكن للوضع الحالي أن يستمر، ... إن الفراغ الذي يشكله الخليج اليوم سوف يملأ. وبما أن القوى المحلية، غير قادرة على ملئه، فإن القوى الخارجية هي التي ستقوم بذلك. فاما أن تهيمن عليه الولايات المتحدة، أو يهيمن عليه الاتحاد السوفييتي، أو أنه يصبح موضوع حكم مشترك (condominium) من قبلهما معاً». في الواقع، من الصعب أن يجد المراقب في غير هذا النص إشارة أقرب إلى إمكانية قيام «يالطا نفطية» بين الدولتين الأعظم. هذه الإشارة تقوم على فرضيتين متكاملتين: الأولى أن تدويل السيطرة (بمعنى خروج السيطرة على الخليج من أيدي الدول المطلة عليه) أمر لا مفر منه، بالارتكاز على نظرية تكاد تكون ميكانيكية، مفادها أن كلاً من الدولتين الأعظم سوف تحاول الهيمنة منفردة على الخليج، فإن لم تستطع إلى ذلك سبيلاً، لجأت إلى «الحكم المشترك» مع الأخرى، كأهون الشرين (من وجهة النظر الأميركي) أو كمرحلة أمام الهيمنة الشاملة المنفردة (من وجهة نظر موسكو كما يصورها توكر).

من هنا فالاستراتيجية التي يدعو إليها توكر، استراتيجية تأمين أفضل موقع للولايات المتحدة في منطقة الخليج. وهذا، والكاتب يشدد على الأمر، مختلف جوهرياً عن الهدف الذي وضعه لنفسه الرئيس كارتر، في «مبدأه الشهير». يقول توكر: «لقد قام مبدأ كارتر لمواجهة أية محاولة سوفييتية للهيمنة على الخليج، لكنه تناسى الهدف الأساسي أي تأمين وصول الغرب إلى نفط الخليج. علينا طبعاً مواجهة أي تقدم سوفييتي باتجاه الخليج، لأن هذا التقدم يهدد هذه المصالح. لكن أية تطورات محلية في الخليج، تهدد هذه المصالح، يجب أيضاً أن تواجه». لهذا،

يندد الكاتب «بالتنازلات التي قدمت الواحدة تلو الأخرى للدول الخليجية المنتجة للنفط» منذ سنة ١٩٧٣.

بعدها ينتقل توكر إلى عملية نقد عنيفة لعدد من الأطروحات البديلة في الموضوع. فيرى في ستانلي هوفمان، كاتباً ينصح بالتخاذل أمام التقدم السوفييتي دون أن يجرأ على الإقرار بذلك. أما والتر ليفي، فهو برأيه متشائم عن حق، لكنه لا يقدم حلولاً للخروج من المأزق الذي يصفه، وكأنه يدعو بدوره للرضوخ له. على بود ورتز، يأخذ توكر عدم اهتمامه المباشر بخصوصية الخليج. أما نيتز فمأخذه الأساسي عليه التوازن الذي لحظه توكر في كتاباته بين المصالح الأميركية والسوفييتية في الخليج بينما يبرز تفوق المصالح الأميركية بشكل واضح، غير قابل للجدل. إن تقدم الروس في الخليج، فمعنى ذلك أنهم يواجهونا في أوروبا. إن هدد الروس موقعنا في الخليج، فإنهم يهددون موقعنا في أوروبا. وفي الحقيقة، فإن هدد الروس موقعنا في الخليج فإنهم يهددون موقعنا في أي مكان من العالم خارج القارة الأميركية. ليس إذن من مساواة في المصلحة بين الاتحاد السوفييتي والغرب في منطقة الخليج ومن الأمور الخطرة جداً القول بوجود مساواة. ما هو ضروري للحياة الاقتصادية في أوروبا، ولموقع الولايات المتحدة في العالم، ليس بالنسبة للاتحاد السوفييتي إلا مفتاحاً للهيمنة الشاملة. بدون هذا المفتاح، تستطيع موسكو أن تطور موقعها وتنمّي نفوذها في العالم. بدون هذا المفتاح، تكون واشنطن قد تخلت عن الموقع الذي كسبته منذ الحرب العالمية الثانية».

ما الذي يجب القيام به ؟ يستعرض توكر بروح نقدية أطروحة وولستتر (راجعها في مكان آخر من المقال) إذ يرى، من جانبه، أن المسألة ليست في تطوير القدرات الأميركية في نهاية الثمانينات بل الرد على التحدي الراهن. ما هي مقترحاته ؟ يبدأها باعتراف واضح: «يجب علينا أن نعترف بأننا غير قادرين على حماية الخليج بوجه هجوم سوفييتي حازم، لا الآن، ولا في السنين القادمة، ولا، على الأرجح، في أي يوم من الأيام. فإن تعدينا مستوى ما من التهديد بالأسلحة التقليدية، فعلينا أما الرد من خلال الأسلحة النووية أو الاعتراف بأننا غير قادرين على رفع التحدي». بعد هذا الاعتراف، يحدد توكر ما يشكل برأيه، «الهدف الأساسي لاستراتيجية ناجحة في الخليج: بنية من القوة التقليدية قادرة على معالجة كل أنواع الاحتمالات الممكنة ما دون الهجوم السوفييتي الحازم بحيث تجعل ذلك الهجوم خطيراً للغاية بالنظر إلى حجم القوة التقليدية التي عليه مواجهتها».

ما ان يحدد الكاتب «الهدف الأساسي» حتى يعترف بصعوبة الوصول إليه. والعقبة الكبرى هي في عدم تمكن واشنطن الحصول على قواعد في المنطقة،« فالمنطقة التي يقتضي علينا الدفاع عنها هي، على ما يبدو، الأقل رغبة، والأقل قدرة على استقبال قوى خارجية». من هنا ضرورة التطلع نحو «الجوار المباشر»، ويستطيع القارىء التنبوء ممّا يتكون هذا الجوار. توكر لا تهمه تركيا، ولا يرى فائدة فعلية في باكستان، ومجمل البحر الأحمر لا يلقي حظوة في عينيه.

فعيناه مركزتان على قاعدتين في سيناء: اتزيون وايتام، ويجب أن تخليهما إسرائيل خلال ١٩٨٢. هدفه أن تضع مصر هاتين القاعدتين بتصرف القوات الأميركية. ماذا عن تأثير ذلك على شرعية النظام المصري الحالي ؟ توكر يجيب: لماذا لم يؤثر الوجود العسكري السوفييتي سابقاً على هذه الشرعية ؟ ماذا عن تأثير ذلك على الصراع العربي ـ الإسرائيلي ؟ توكير يجيب أنه بالضرورة جيد لأنه سيدفع الأردن نحو موقف أكثر ثقة بواشنطن وتحرراً من «العقدة الفلسطينية». وماذا إن كان التأثير سلبياً ؟ توكر يجيب: لا ضير من ذلك فالخليج أهم بكثير من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٣ ـ البرت وولستتر[١٢] ينطلق هو الآخر أيضاً من «تدهور مواقع الغرب في الخليج» ويرى فيه «كارثة». إلا أنه على عكس توكر، ما زال يعتقد أن مسرح العمليات الأوروبي في صراع الجبارين لم يزل المركز ولو أنه يضيف أن هجوماً سوفييتياً على الخليج يعادل اليوم هجوماً على المركز». الحل برأيه هو في «قدرة عسكرية معززة لحماية نفط الخليج» ذلك أنه، في الجهة السوفييتية، يحمل هجوم على الخليج في طياته أخطاراً أقل من هجوم على مركز حلف الأطلسي. ما هي الأهداف السوفييتية في الخليج ؟ «إن الاتحاد السوفييتي قادر على جني ثمار أوسع بكثير من مجرد استهلاك مزيد من النفط ان هو سيطر على الخليج». هو يلاحظ، من ناحية أخرى «إن ردود الفعل المتوقعة من الغرب على هجوم على الخليج أضعف بكثير من هجوم سوفييتي على أوروبا». ثم يخصص وولستتر جزءاً لا بأس به من تحليله للتهجم على محاولات فرنسا وألمانيا تخفيف حدة التخوف الأميركي، ومن مراهنة فرنسا على بعض الأقطار العربية. أما طرح موضوع عزل المنطقة عن تأثيرات الدول العظمى، فيراها وولستتر« منعاً لتدخل واشنطن وقبولاً بتدخل موسكو ».ليس هناك من اتفاقيات أمنية إقليمية مقنعة قادرة على موازنة القوة السوفييتية، كما أن قوة تدخل سريع أميركية مقرها الولايات المتحدة ليست بأقدر على ذلك». المطلوب بنظره قوة بحرية أميركية مقاتلة. لكنه على عكس توكر، يخاف من أي ربط بين الخليج وبين الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذا فالحليف المحلي المطلوب دعمه برأيه هو تركيا، نظراً لانتمائها لحلف شمال الأطلسي وموقعها المناسب وأهمية الإنشاءات العسكرية الأميركية الجاهزة على أراضيها. عينا توكر على سيناء وعينا وولستتر على تركيا.

٤ ـ البعد الأيديولوجي الشامل لليمين الأميركي الجديد، يرى أفضل تعبير عنه، على الأرجح في كتابات نورمان بود ورتز، رئيس تحرير مجلة **كومنتري**[١٣]. يبدأ بود ورتز باقتراح

---

(١٢) Albert Wohlstetter, « Half Wars and Half Policies in the Gulf»

لقد حصلنا على نسخة غير منشورة من هذه الدراسة قدمت في مؤتمر عقد في اوروبا في حزيران / يونيو ١٩٨٠ .لكننا علمنا ان مؤسسة الابحاث العربية في بيروت قد نشرتها مؤخراً معرّبة .

(١٣) راجع كتابه ، أو الملّخص عن كتابه بنفس العنوان في : Norman Podhoretz, « The Present Danger» **Commentary**, March 1980, pp. 27 - 40

التخلي عن الصورة الشائعة التي مقادها أن العلاقات السوفييتية ـ الأميركية مرت بمرحلة من الحرب البادرة ثم من الانفراج، وأن الصراع التقليدي بين شرق وغرب قد تضاءل وزنه أمام الصراع الاقتصادي الراهن بين الشمال والجنوب. لم يحدث برأيه شيء من هذا القبيل. كل ما حدث أن الصراع الأميركي ـ السوفييتي هو محور الصراع بين الشيوعية وبين الحرية. ومن أسوأ ما يمكن أن يحصل في الولايات المتحدة، هو استمرار هذا البلد في تناسي هذه الأمور المبدئية. ويعطي بود ورتز فيتنام مثلاً على ذلك فيقول إن هدف التدخل الأميركي لم يكن واضحاً مع استمرار التدخل، بحيث ساهم مباشرة في الهزيمة النهائية. «ذهبنا في البدء لمواجهة التوسع السوفييتي، ثم قلنا إننا نحارب لحماية استقلال بلد صديق اجتاحته قوات بلد يجاوره، وانتهينا نقول إننا كنا في فيتنام، ننفذ تعهداتنا إزاء حلفائنا في العالم».

في هذا السياق، لا يمكن لبود ورتز النظر إلى «مبدأ نيكسون» والاستراتيجية التي خطط لها كيسنجر، إلا «كاستراتيجية، انسحاب، وفك ارتباط وتقوقع». إنه يراها عملياً كبديل لسياسة «التطويق» التي تضمنها «مبدأ ترومان»، بديل يقوم على «التراجع الاستراتيجي». ولم يكن الثنائي نيكسون ـ كيسنجر قادراً على تسمية الأمور بأسمائها، فسمي هذا التراجع العملي «انفراجاً». ويرى الكاتب الخطأ المركزي في هذه الاستراتيجية اعتقادها، بأنه يمكن لأية قوة في العالم أن تواجه التوسع السوفييتي، بينما الأمر حكر عملياً على الولايات المتحدة. تلي هذا الاتهام هذه الجملة: «سقط مبدأ نيكسون في فيتنام، لكن مرثاته قرئت بعد ذلك بأربع سنوات في إيران». ذلك أن كارتر لم يغير شيئاً من «مبدأ نيكسون».

ثم في أعقاب إيران وأفغانستان، ظهر «مبدأ كارتر». يرى بود ورتز أن هذا المبدأ ان أخذ حرفياً، يؤدي للاقتناع بأن الإدارة الأميركية الجديدة قد تخلت عن التهدئة بأي ثمن التي غلبت على سنواتها الثلاث الأولى وعادت إلى سياسة تطويق متجددة. لكن ذلك لا يكفي. فالمطلوب ليس مواجهة الاتحاد السوفييتي هنا أم هناك. المطلوب هو إعادة «الكلمة المفتاح» إلى الخطاب السياسي، هذه الكلمة هي «الشيوعية». يجب أن تعيد واشنطن المعركة إلى الساحة الأيديولوجية ولو دفعت ثمن ذلك قطع إمكانية التحالف مع الصين «فاللعب مع قوة شيوعية ضد الأخرى، قد يكون مقبولاً من وجهة نظر جيوسياسية لكنه يجعل صعباً إفهام أنفسنا وأصدقائنا من أجل ماذا نحارب ومن هو عدونا» وإلا ؟ فإن الولايات المتحدة سوف تسير في خطى أوروبا الغربية التي يراها بود ورتز، وقد حولت نفسها طوعياً إلى «فنلندا كبرى» (أي إلى دولة مجاورة لدولة عظمى، غير قادرة أن تتعدى مستوى حددته الدولة الكبرى، في مسارها نحو استقلال قرارها)».

٤ ـ لقد اخترنا فيما سبق أربعة كتابات أساسية أميركية المصدر تعبر برأينا إلى حد لا بأس به من الصحة عن الجو الفكري الذي يحيط بالإدارة الأميركية الجديدة. كان يمكن إضافة

آخرين من أمثال جورج ول، أو باتريك موينهان أو ريتشارد بايبس[١٥]، كما كان بالامكان ولم يزل، ربط التصريحات المتواترة الصادرة عن الإدارة، وبالأخص عن الجنرال هيغ بالأطروحات التي عرضناها بسرعة. ويمكن طبعاً أن يؤخذ علينا هذا الجنوح نحو الجانب الفكري. ونحن نبرره فعلياً بقصر عمر الإدارة الجديدة، كما بمدى تأثرها بهذه الأطروحات. هذا التأثر، برز بوضوح مثلاً في مقابلة وزير الخارجية مع **تايم** (١٦ آذار / مارس ١٩٨١)، في التوجه العسكري للإدارة الجديدة (راجع مثلاً تحقيق **نيوزويك** في ١٦ آذار / مارس ١٩٨١ أيضاً)، أو في تعليق جيمس رستون **انترناشيونال هيرالد تريبيون** في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨١) إلخ.

ما أردنا فقط أن نقوله هو أن الجو المهيمن **حالياً** على الإدارة الأميركية، لا يحمل على توقع رغبة بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على الخليج أو على نفطه. الذي يبرز للوهلة الأولى هو على العكس، إصرار على «رفع التحدي»، وإعادة تثبيت القوة الاميركية في المنطقة، ولو اختلفت الأساليب والنصائح من كاتب إلى آخر. إن واشنطن تعتقد أن الأولوية هي لما حدث في إيران وفي أفغانستان. لكن هذا التوجه، يحمل في طياته كما رأينا، إمكانيات أخرى في حالتين على الأقل. الأولى هي حالة فشل مشروع نشر النفوذ الغربي المفرد في الخليج والثانية هي إمكانية الاتفاق مع موسكو، ولكن بعد إعادة ترجيح ميزان القوى الخليجي لمصلحة الغرب. الحالة الأولى تكون شبيهة إلى حد كبير بالحالة التي وصفها كيسنجر عن اتفاق سالت ١ سنة ١٩٧٢. الثانية تكون أقرب إلى مقولة اللورد لانسدون، وزير الخارجية البريطاني الذي قال رداً على سؤال في ٥ أيار / مايو ١٩٠٣ في مجلس اللوردات: «إنني لا أعتقد أنه علينا أن نركز جهودنا على منع التجارة الشرعية للقوى الأخرى في الخليج ... غير أنه علينا النظر إلى إقامة قاعدة بحرية أو مرفأ محصّن في الخليج من قبل أي قوة غيرنا ،كتهديد خطير للمصالح البريطانية ،وعلينا أن نقاومه بكل ما لدينا من وسائل »[١٦].

(ج) العرض السوفييتي، التردد الأوروبي

١ ـ هناك أكثر من سبب حمل الاتحاد

---

(١٤) يمكن العودة مثلاً الى J. M. Collins and M. R. Clyde, **PetroleumImportsfrom the Gulf: Use of U.S. Armed Force to Ensure Supplies,** Library of Congress Major Issues System, 21/5/1979. وإلى مقالات جورج ول المتكررة في **واشنطن بوست** وفي **نيوزويك** وعلى : James, Q. Wilson, «reagan and the Republication Revival» **Commentary,** Oct. 1980 pp 25 - 32. Richard Pipes, « Soviet Global Strategy », **Commentary,** April 1980. pp 31 - 39.

(١٥) النص الاصلي منشور في J. C. Hurewitz , The Middle East and North Africa in World Politics . A Documentary Record (New Haven and London: Yale University Press, 1975) p. 506.

ويمكن مراجعة التفسير العصري الممكن للمقولة في ورقة لنا ،لم تنشر بعد بعنوان :« التأثيرات العربية والدولية على اتحاد دولة الامارات العربية » ، وفي ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (آذار / مارس ١٩٨١) عن تجربة هذه الدولة.

السوفييتي على الاهتمام المباشر بالخليج، خلال السنوات القليلة الماضية: تطور الأوضاع الداخلية في بلد مجاور كان قاعدة متقدمة لوسائل التجسس الأميركية عليه، مدى تأثر المسلمين السوفييت بما حصل فيه، حاجة حلفائه الآنية لنفط الخليج وحاجته الذاتية المرتقبة، ناهيك عن تحول الخليج إلى محور للصراع الدولي لا يمكن لأية قوة عظمى تناسيه. ولقد اتسمت السياسة السوفييتية خلال ١٩٧٩ بحملة انفتاح واسعة، كانت مشاركة دول النفط العربية في قمة بغداد (خريف ١٩٧٨) مبررها المعلن، على الملكيات المحافظة في الجزيرة العربية، أعطينا عنها صورة مفصلة في مكان آخر[١٧]، كما اتسمت باهتمام بالغ بتطور الأوضاع الداخلية في كل من إيران والعراق. وقد خصصت وسائل الاعلام السوفييتية نشاطاً مكثفاً لإبراز التيارات المحلية، خصوصاً في السعودية، المنتقدة للسياسة الأميركية، إن فيما يخص كمب ديفيد أو في مجال إنشاء قواعد أميركية في الخليج، أو إرسال قوة تدخل سريع. وقد كان أي تحفظ سعودي على السياسة الأميركية يحظى مباشرة بالمكان البارز في نشرتي تاس ونوفوستي، كما في تعليقات المراقبين السوفييت.

سعى السوفييت، دون أي شك، للتقرب من دول الجزيرة النفطية. أما الهدف من هذه المحاولات الحثيثة فكان بادىء ذي بدء تحويل الاتحاد السوفييتي، في نظر دول المنطقة إلى ما أسميناه سابقاً «طرفاً معنياً». فمن القواعد الأولى، في إدارة الصراع، أياً يكن، الا تكون خيوط الاتصال منقطعة مع أي طرف معني. أما الاتحاد السوفييتي فحاجته ما زالت ماسة إلى أي شكل من أشكال شرعية التواجد والاهتمام بالخليج، على الأقل علاقات ديبلوماسية عادية. وكان هذا المطلب بالفعل يتردد دون توقف في كتابات معلقين سوفييت، أبدوا باستمرار اندهاشهم من أن لا علاقات بين بلدين كالاتحاد السوفييتي والسعودية، إمكانيات اتفاقهما على نقاط إقليمية عديدة متوفرة. لكن الاستجابة السعودية (وهي المفتاح للإمارات طبعاً) لم تكن بمستوى الحملة السوفييتية فتأرجحت بين نفي الرغبة في إقامة هذه العلاقات، والتجاهل المعلن. لكن سنة ١٩٧٩، شهدت في الوقت نفسه توقيع اتفاقية صداقة سوفييتية مع عدن في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر، وتدخل سوفييتي مكثف في أفغانستان.

لقد غيّر هذا التدخل الى حد كبير مجرى الأمور في المنطقة ، فعاد التركيز على « خطورة الغزو السوفييتي لبلد مسلم » على شفة الأكثرية الساحقة من قادة الدول .لقد نددكل من العراق (في خطاب مهم للرئيس صدام حسين في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) وإيران ،كما دول الخليج الأخرى بهذا التدخل .

---

(١٦) غسان سلامة ، « تقارب اضداد ؟ السعودية في سياسة موسكو العربية » **دراسات عربية** ، آب / أغسطس ١٩٧٩ .

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن الأسابيع التي تلت التدخل السوفييتي في أفغانستان، لم تشهد أي إقرار سوفييتي مباشر بأن هناك أي علاقة بين ما حدث في أفغانستان وما يحدث في الخليج. لقد انتظرت موسكو فعلياً أن تأخذ ردود الفعل المحلية والغربية مداها، للرد. وقد تكون أول إشارة مهمة تعليق لوكالة تاس في ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، غداة الإعلان عن «مبدأ كارتر» في الكونغرس الاميركي جاء فيه ما يلي: «إن واشنطن ترغب في إدخال الخليج في مناطقها الحيوية... أما تصريحات الرئيس كارتر حول أخطار أسطورية تهدد نفط تلك المنطقة ، أخطار تنبع من قبل أطراف أخرى ، فان لا أساس لها من الصحة. الولايات المتحدة هي التي ركزت في هذه المنطقة أكبر أسطول عرفه التاريخ ، والتي أقفلت فعلياً الخليج ومضيق هرمز». تحاذر الوكالة طبعاً الإشارة إلى التواجد العسكري السوفييتي البحري المكثف هو الآخر في بحر العرب والمحيط الهندي وتتابع: «إن الاتحاد السوفييتي لا يتطلع للهيمنة على ثروات الغير، لكنه لا يستطيع البقاء مكتوف الأيدي ان شهد قيام مصدر تهديدات جدية على أمنه، بالقرب من حدوده الجنوبية».

إن التفسير الأقصى لهذه المقولة يمكن أن يكون التالي: إذا كان الخليج في النطاق الحيوي لأي من الدولتين العظميين، فهو في المجال الحيوي السوفييتي، نظراً لقربه الجغرافي من حدوده. أما الحد الأدنى، فهو أن الخليج منطقة من مناطق العالم الثالث، مفتوحة لتنافس حر بين الدولتين الأعظمين. في أي من التفسيرين، تبدو موسكو، **طرفاً معنياً** فيما يحصل للخليج. وهي سوف تثبت ذلك، حين تأخذ المبادرة بتقديم اقتراح، لا يخلو من الجدة. ففي ٢٩ شباط / فبراير ١٩٨٠، كتب نيقولاي بورتوغالوف تعليقاً في وكالة تاس أثار اهتماماً عالمياً بالغاً. ذلك أنه أشار إلى أن مصالح كل من أوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية متوازيين في الخليج. وكان المراقب نفسه قد أشار، في كلام أكثر عمومية إلى الموضوع نفسه في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٠. بكلمة، يقترح بورتوغالوف حلاً بديلاً لأمن الخليج، يقضي بتدويله إلى أقصى الحدود، إذ يشرك الأمم المتحدة كضامن لا تفاق أوروبي غربي ـ سوفييتي حول تأمين التمون بالنفط. أما ما تضمنه «مبدأ كارتر» من رغبة «في إعادة السيطرة الأميركية المنفردة» فيرى بورتوغالوف أنه يؤدي إلى نتائج عكسية مدمرة. ومن المفيد نشر مقطع أساسي من هذا التعليق: «إن الاتحاد السوفييتي لا يسعى لشق طريق نحو البحار الدافئة، فله مصلحة في الحفاظ على أمن طرق النقل النفطية في الخليج. وهذا تحديداً ما أشار إليه المستشار شميث بقوله إن الاتحاد السوفييتي، بوصفه مشترياً محتملاً لنفط الخليج، له حق شرعي، بالوصول إلى منابعه. هكذا يمكن لنا ملاحظة المصالح المتوازية في الخليج لكل الدول الأوروبية». وينتهي بورتوغالوف إلى اقتراح مؤتمر أوروبي عن

الطاقة يكون هدفه «تأمين سلامة المواصلات النفطية، وتمون تجاري متساوي من منابع النفط الخليجية». هذا المؤتمر يقدم بدوره مشروع ضمان للأمم المتحدة لاعتماده فيها. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأفكار قد أعيد طرحها مراراً من قبل الاتحاد السوفييتي وقد لاقت تكريساً مهماً، بتبني الرئيس بريجينيف لها في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفييتي.

إن هذه المبادرات، إن دلت على شيء، فبرأينا إلى أمور ثلاثة. الأولى أن الاتحاد السوفييتي لا يعتبر نفسه قادراً في المرحلة الحالية على مجابهة الولايات المتحدة الساعية إلى إعادة تثبيت أمورها في الخليج. والثاني هو أن الاتحاد السوفييتي لا يرى ممكناً، أو لا يرى مفيداً له، قيام اتفاق محلي في الخليج يلغي مشاريع تدويل نفط الخليج، ان من خلال صراع الشرق والغرب أو من خلال ضمانات تصاغ في الأمم المتحدة. أما الثالث فهو أن الاتحاد السوفييتي يريد أن يفهم الجميع بأنه يعتبر نفسه معنياً مباشرة بما يحصل للخليج وفيه، ان لقرب حدوده الجغرافي، أو لكونه أحد المشترين المحتملين للنفط. هذه الأمور الثلاثة تلغي برأينا إمكانية حدوث «يالطا نفطية» في الأمد القريب، إلا إذا تمت مساومتها بأمور أخرى في العالم. ومن الصعب تصور ما يمكن أن يقبل به الغرب لقاء تنازل خطير مثل تقاسم نفوذه مع الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج أو على نفطه. أما الهدف السوفييتي الواقعي، فهو السعي باستمرار، للاستفادة من عداء، أو تحفظ الدول الخليجية للاستراتيجية الأميركية الجديدة بهدف الحصول، **على المدى المتوسط** (خمس إلى عشر سنوات) على مزيد من تقليص النفوذ الاميركي في الخليج. أما الجزء الآخر من هذا الجهد فهو إبراز بديل مستمر للدول الأوروبية، التي تشعر بقلق شديد إزاء هذه التطورات، غير السير في الركب الأميركي. وفي هذا المجال، يستطيع الاتحاد السوفييتي الاستفادة من الأرث الديغولي الاستقلالي في فرنسا، كما من تعلق المانيا الغربية، منذ عقد تقريباً، بممارسة سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفييتي، ويمكنه بشكل أدق الاستفادة من الأطروحات الأوروبية المتكررة (على لسان وزير الخارجية الفرنسي السابق ميشال جوبير خصوصاً)، منذ سنة ١٩٧٣، بأن من أهداف هنري كيسنجر غير المعلنة، كان الاستفادة من أزمة الطاقة لفرض مزيد من الهيمنة الأميركية على استقلال القرار الأوروبي. غير أنه يصعب القول إن مجال الاستفادة من هذه العناصر هو مفتوح **حالياً**.

٢ ـ لماذا ؟ لأن هناك تطور في أوروبا الغربية نفسها خلال الأسابيع الأخيرة. مرة أخرى، لا يمكننا الدخول في تفاصيل السياسات، بلداً ببلد، ومرحلة بمرحلة ولكن التلميح إلى الخطوط الكبرى، كان من نقاط اللقاء الألماني ـ الفرنسي الأساسية، موقف موحد متعلق بالانفراج، وبدور أكثر استقلالية لأوروبا في عدد من مناطق العالم، ليس الشرق الأوسط أقلها أهمية. وفيما

يخص موضوعنا مباشرة، وإلى جانب الإشارة التي ذكرها بورتوغالوف على لسان المستشار شميت، نرى أن الانتباه يجب أن يوجه، لمسار السياسة الألمانية. وتشكل المحاضرة التي ألقاها هلموت شميت في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، باباً مهماً، أخذ المستشار الألماني أساساً على الفكر الاستراتيجي الغربي، عدم اهتمامه بالمسائل الاقتصادية وفي طليعتها، تمون الغرب بمصادر الطاقة وبالمواد الأولية. ماذا يقترح شميت عملياً ؟ يقول أولاً، «إن التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية في استغلال مصادر المواد الأولية أمر لا مفر منه ويجب تطويره». لكن الاقتراح المكمّل، هو الأكثر إثارة، والأهم في مجالنا هذا: «أمامنا مهمة ملحة هي جعل «الشرق» (أي الدول الاشتراكية) يتحمل دوراً بنّاء في موضوع الشمال والجنوب... لقد تقدمت عملية إدماج الدول الاشتراكية في النظام الاقتصادي العالمي لدرجة أنها تشعر اليوم بدورها بتأثير التضخم والركود في الغرب على اقتصادها. لذا عليهم الإقرار بأن استقرار الاقتصاد العالمي هو في مصلحتهم... إن دول الكتلة الشرقية لا تستطيع بعد الآن الاحتفاظ بدور المراقب غير المهتم في حوار الشمال والجنوب، مكتفي بوسيلة دعم واحدة، هي تصدير الأسلحة »[١٧] .

هذه الوجهة في التحليل كان لها أثار عملية كبيرة في عملية الضغط الأميركية على الاتحاد السوفييتي غداة تدخله في أفغانستان. وقد عبر أحد المراقبين الفرنسيين عن الموقف بقوله: «بنظر الأوروبيين، كان الرد الأميركي على غزو أفغانستان في الآن نفسه غير كاف على الصعيد المحلي، لأنه لم يغير منه شيئاً، ومتطرفاً على الصعيد الدولي لأنه هدد بعض مكاسب الانفراج التي يعتبرها الغرب ايجابية»[١٨] . ورد الأميركيون على هذه الأطروحة بشدة (في كل الكتابات التي ذكرناها في الفقرة السابقة)، كقول كيسنجر مثلاً: «يريد الأوروبيون الاحتفاظ بمكاسب الانفراج، وترك حمل الدفاع لنا». وقد أدت «الأزمة الأطلسية» إلى انتشار روح نقدية تجاه المبادرات الأميركية، لا في فرنسا وحدها، كما كانت الحال سنة ١٩٦٦، بل في المانيا أيضاً وخصوصاً، ناهيك عن الدانمرك وإيرلندا. وقامت في عدد متزايد من الدول الأوروبية حملات معادية لقرار حلف شمال الأطلسي برفع مستوى النفقات العسكرية (حتى في بلجيكا)، كما لعملية نشر الصواريخ الأميركية الجديدة في هذه الدول.

هذا الجو تغير إلى حد كبير خلال الأشهر الماضية. لقد انتقد المستشار شميت عدداً من

---

(١٧) Helmut Schmidt, « The 1977 Alastair Buchan Memorial Lecture» **Survival,** Jan / feb. 1978, pp 2 - 10

(١٨) تقرير رمسيس الوارد ذكره سابقاً ص ١٣ .

أطروحات الإدارة الأميركية الجديدة وما زال هناك من يبدي تحفظاً شديداً إزاءها لكن فرنسا عدّلت موقفها إلى حد كبير وبريطانيا بدت أكثر حماساً من أي وقت مضى للتعاون مع واشنطن بهدف التدخل في الخليج (كما بدى خلال زيارة السيدة تاتشر لواشنطن في آذار / مارس الماضي). وعاد للبحث موضوع كان طرح لسنة خلت حول مدى توسيع رقعة حلف شمال الأطلسي باتجاه الخليج. افتتاحية العدد الأول من **الايكونوميست** سنة ١٩٨١ قالتها بوضوح: «إن الخط الفاصل في طور أوروبا منذ ١٩٤٥، يجب أن يمدد باتجاه جنوب ـ شرق يضم الخليج. إن الطريق إلى الروهر (منطقة المانيا المصنعة) وإلى طوكيو تمر من خلال مضيق هرمز». عملياً أدى ذلك إلى خلاف شديد ضمن القيادة العسكرية الأميركية حول قيادة قوة التدخل السريع التي تقرر إنشاؤها في السنة الأخيرة من رئاسة كارتر. وسوف تضم هذه القوة على الأرجح ٧ أم ٨ فرق divisions. ولكن أين تكون قيادتها ؟ في البنتاغون، في هاواي، أم في المانيا ؟ بحدة، نشرت **النيويورك تايمس** افتتاحية تقول فيها (٢٣ شباط / فبراير ١٩٨١): «يجب أن توضع هذه القوة تحت إشراف القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي. هكذا تجمع هذه القيادة بين الدفاع عن أوروبا وعن نفط أوروبا. كما أن قوة التدخل السريع تحتاج إلى موانىء ومطارات حلف شمال الأطلسي للتدخل في الخليج. وبما أن إنشاءها سوف يؤدي إلى تقليص في حجم القوات المتواجدة على المسرح الأوروبي، لذا فإن تكوينها يجب أن يتزامن مع بذل جهود خاصة لحمل الأوروبيين على سد النقص والمساهمة بذلك في حماية الخليج. إن كل الاعتبارات تشير إلى اتجاه واحد: قيادة أوروبية لما سوف يكون فعلياً قوة شرق أوسطية».

خارج هذه الإشارات، يتلمس المراقب تحولاً مهماً في التقرير الذي وقعه أربعة مدراء مراكز أبحاث استراتيجية، ثلاثة منهم أوروبيون ونشر خلال شهر آذار / مارس الماضي[١٩]. إن مدى تحول الموقف الأوروبي، والدعوة الملحة لهذا التحول باتجاه إعادة تقوية العلاقة الأميركية الأوروبية مثير للدهشة. ويبدو بالفعل أن الأوروبيين قد رضخوا إلى الجزء الأهم من المتطلبات الأميركية. فالتشخيص الأساسي للثمانينات هو التالي (ص ٧): «إن المرحلة التي تبدأ الآن تتميز بزيادة حدة الصراعات بين الشرق والغرب وبارتفاع حدة التهديدات العسكرية السوفييتية على أوروبا وعلى العالم الثالث». وفي نفس منحى افتتاحية **الايكونوميست** نقرأ: «إن أمن الغرب لا يمكن بعد الآن عزله في الأحداث والأخطار الجارية داخل منطقة الناتو». من التشخيص أيضاً

---

(١٩) Karl Kaise , Winston Lord, Thierry de Montbrial , David Watt **Western Security , What has changed , Whatshould be done ,** New York and London, 1981, 48 p.

(ص ١٤): «إن الضعف النسبي في قيادة الولايات المتحدة لم يعوض عنه قيام قيادة أوروبية». لكن التقرير يلاحظ أيضاً (ص ١٧) «إنه في مطلع ١٩٨١، لوحظ عودة مستوى ما من الاندماج داخل الغرب. ذلك أن الشعور بخطورة التهديد على الخليج أصبح أوضح». طبعاً لم تزل بعض الخلافات قائمة، لكن التقرير يدعو إلى قيادة غربية جديدة أكثر تماسكاً: ويتبنى التقرير (ص٢٢) الأطروحة الأميركية الأساسية بأن موسكو استفادت من الانفراج لدفع قدرتها العسكرية بحزم إلى التفوق فيدعو (ص ٢٧) إلى تقيد الدول الأوروبية بقرار ١٩٧٧ القاضي برفع مستوى النفقات العسكرية بمعدل ٣ بالمائة في السنة، وهو ما تدعو إليه واشنطن بالحاح منذ سنوات دون جدوى. ومن الأمور المهمة في موضوعنا دعوة التقرير (ص ٣٣) إلى «تواجد قوى أميركية وأوروبية في الشرق الأوسط أو خارج المسرح الأوروبي لاستعمالها في الخليج دون اضعاف القدرات الغربية في أوروبا». ونقرأ ص ٣٥ ما يلي: «حيث المصالح الغربية مهددة، يجب على الولايات المتحدة وعلى أوروبا الاتفاق على الحاجة إلى قدرة غربية للتدخل». يدعو التقرير (ص ٤١) إلى دعم أوروبي وأميركي، **عسكري**، للثوار الأفغان وهو يقول فيما يخص الخليج (ص ٣٧) ما يلي: «بالنظر إلى غموض الموقف في هذه المنطقة، هناك حاجة لتواجد قوات غربية. لقد أظهر القادة السوفييت تردداً واضحاً في الماضي للدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة. لذا فإن معرفتهم بأن قوة أميركية، تدعمها أوروبا واليابان، حتى لو لم تكن مهيأة لقتال طويل المدى، مستعدة لوضع نفسها بمواجهة تقدم عسكري سوفييتي، سوف يكون له مفعول ردعي مهم. كما أنه يمكن لهذه القوة الغربية أن تكون شديدة الفائدة في حال حصول خلافات قومية في الخليج، بحيث تبقي مضيق هرمز مفتوحاً. كما أنه يمكن لنا أن نضطر للتدخل لدعم صديق محلي عليه أن يواجه صعوبات داخلية كبيرة. كما أن هناك احتمالات عديدة لنشر سريع للقوات لحماية آبار النفط».

إننا نلمس بالفعل تحولاً في الموقف الأوربي نحو مزيد من الالتصاق بالموقف الأميركي. وقد تكون خيبة الآمال الأوروبية بالوصول لاتفاق حول أفغانستان، كما تطور الموقف السوفييتي في بولندا والخوف المستمر من تدخله فيها، من العناصر المفسرة لهذا التحول. المسألة الآن هي طبعاً في تقرير مدى هذا التحول. يبدو لنا أن الأوروبيين يعادون أية مشاريع «يالطا نفطية» تضع مزيداً من القدرات في يد الدول العظمى. لذا فإن تقربهم من المواقف الأميركية، مرتبط بشعورهم المتزايد بالقلق إزاء النوايا السوفييتية الفعلية، كما باعتقادهم أن واشنطن غير قادرة (أو راغبة) في الوقت الحالي الاستفادة من دعم أوروبا لمواقفها، للتوصل إلى اتفاق منفرد مع الاتحاد السوفييتي. على أي حال، فإن هذا التحول الأوروبي، إن كان فعلياً

وطويل المدى، يؤدي إلى طي صفحة «الموازنة الطبيعية لمصالح كل الدول الأوروبية» التي فتحها نيقولاي بورتوغالوف في مطلع سنة ١٩٨٠.

(د) **والخليج نفسه** ؟ مثالي حتى السذاجة، القول بأن تمني إجماعي من قبل دول الخليج، بأن تبقى هذه المنطقة خالية من القوات الأجنبية، وبأن لا تصبح موضوعاً لاتفاق دولي عليها، كفيل بأن هذه التطورات لن تحدث. ولكن موقفاً إجماعياً في هذا الصدد يجعل «يالطا نفطية» أمراً صعباً واحتمالاً أبعد. إن المسألة الأساسية هي في تقدير ماهية القرارات التي يجب أن تتخذ لكي لا تشجع دول الخليج قيام «يالطا نفطية» على حسابها، ولا تسهل هذه العملية. ومن العناصر الأساسية لهكذا سياسة برأينا:

١ ـ عدم دخول الدول العربية المشاطئة في لعبة عزل منطقة الخليج، أمناً ونفطاً، عن الاهتمامات العربية الأساسية الأخرى، وفي طليعتها الصراع العربي الإسرائيلي، الذي ما زال يشكل بالنسبة لنا، في ذاته كما في انعكاساته المختلفة من القاهرة إلى بيروت، الهاجس الأساسي، ونقطة الصدام المحورية. إن اللجوء منهجياً إلى مزيد من تميز النظام الجيواستراتيجي المحلي في الخليج عن المنطقة بأسرها يؤدي عملياً إلى مزيد في اضعاف المقاومة العربية للمشاريع الخارجية، إن وفاقاً أو صداماً. إن العرب أحوج اليوم، أكثر من أي وقت مضى لممارسة مكثفة وفعالة للربط بين المسائل، ولتحديد الأولويات الخاصة بهم، لا المفروضة عليهم من الخارج.

٢ ـ عدم إعطاء فرصة، من خلال تسعير الخلافات والصراعات في الخليج لمزيد من التدخل الخارجي . اننا نعتقد انه على الأطراف العربية البحث عن مجالات الاستفادة من توجهاتها المغادية للتدخلات الخارجية ، بل لايجادها ، ويبدو شرعياً التخوّف من أن إطالة أمد الصراعات المسلحة من شأنه أن ينشىء تبعية أقوى في مجال التزود بالأسلحة من الخارج .وهوباب ،كما لايجهل أحد لمزيد من التدخل من قبل الطرف المصدر .

٣ ـ إن دعوة الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى مزيد من الاسهام في وحدة الكلمة داخل أوبيك، كفيل بعرقلة المشاريع القاضية بالغاء دور هذه المنظمة المهمة، من خلال الضغط عليها، أو ضرب أعضائها الواحد بالآخر، أو من خلال تقويض نفوذها، من خلال اتفاقات تجري خارجها.

٤ ـ إن تأمين السويلة النفطية حسب القواعد التجارية العادية، ومزيد من السيادة الوطنية عليها، يؤدي على الأرجح إلى تخفيف الضغط باتجاه ربط مسألة النفط عضوياً بأمن الدول العظمى. من هنا، فإن اتباع توجه يقضي بمنع تواجد أي من الدولتين العظميين العسكري

المباشر، وبالاستعداد لبيع النفط الخليجي لأي كان، هما برأينا وجهي سياسة راشدة تخفف من حدة الضغوط الخارجية.

صدر عن:

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر

من أعمال عبد الرحمن منيف

شرق المتوسط
سباق المسافات الطويلة
قصة حب مجوسية
الاشجار واغتيال مرزوق
حين تركنا الجسر

تطلب جميع مطبوعاتنا من وكيلنا الوحيد في لبنان مكتبة بيبلوس

ت: ٣٤٦٧٠٥ ص. ب. ٨٣٦٣ / ١١ شارع مدام كوري - قرب الاذاعة اللبنانية - بناية عريضة سابقاً بيروت